المعهـد الدولـي للعدالـة
و سيادة القانون

التقريـر السـنوي
2021

تتمثل مهمتنا في تعزيز وتمكين كفاءات الأخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية وغيرهم من الأشخاص المعنيين بشأن التعامل مع الإرهاب والأنشطة الإجرامية عبر الوطنية ذات الصلة وذلك ضمن إطار سيادة القانون وتعزيز التعاون وتبادل المعلومات وفق أسس وطنية وإقليمية ودولية.

تتمثل رؤيتنا في أن نكون معهدَ تدريبٍ معترف به دوليًا ومركزًا لنشر المعرفة الإقليمية لبناء القدرات العملية والمستدامة القائمة على سيادة القانون للمشرعين والقضاة والمدعين العامين وموظفي إنفاذ القانون وموظفي الإصلاحيات وغيرهم من الأخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية والأشخاص المعنيين. سيواصل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون جعل محور تركيزه الجغرافي الأساسي في شمال وغرب وشرق إفريقيا بالإضافة إلى الشرق الأوسط ومناطق مختارة أخرى. ويشمل التطور المستمر للمعهد إعداد وتنفيذ وتفعيل الممارسات الدولية الجيدة، ووضع استراتيجيات وتقنيات جديدة للتعامل الشامل مع المظهر المعاصر والطبيعة المتطورة للإرهاب العالمي.

IVSTITIA IN TOTO

المحتويات

رسالة الأمين التنفيذي 4
نظرة عامة على المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون (IIJ) 8
المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون (IIJ) والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب GCTF 10
المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون والأمم المتحدة 13
الوحدة الأكاديمية 14
المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب (CTAC) 15
المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب عبر الإنترنت (eCTAC) 16
مقررات المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب CTAC و eCTAC في 2022 – 2023 19
أجندة الأبحاث 19
الدعم المقدم من المانحين 19
الوحدة البرامجية 20
المبادرات الأساسية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون 22
مبادرة التصدي للإرهاب النامي محلياً 22
مبادرة السلطات المركزية العالمية 24
مبادرة تحقيقات 26
مبادرة بناء القدرات القضائية 28
مبادرة قضاء الأحداث 32
مبادرة إدارة السجون 34
مبادرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين 37
مبادرات ومسارات عمل أخرى للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون 38
الأدلة الميدانية (أدلة ساحة المعركة) 39
مبادرة مكافحة التطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية أو عرقية 40
تدخلات لمنع ومكافحة التطرف العنيف متعددة الجهات الفاعلة 43
مكافحة تمويل الإرهاب 44
المراقبة والتقييم 48
التواصل والتوعية 49
المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون (IIJ) ومالطا 51
فريق المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون 52
مجلس الإدارة من المسؤولين الإداريين 54
المجلس الاستشاري 55
المنح والإعارات منذ عام 2014 56
شركاء فاليتا 56

رسالة الأمين التنفيذي

أطيب التحيات من فريق المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، يسرنا ان نقدم لكم تقريرنا السنوي لعام 2021. ويسعدنا تقديم تقرير عن عملنا وتسليط الضوء على نجاحاتنا خلال عام آخر من التحديات غير المسبوقة، حيث واصل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون تعزيز مكانته مورداً مرموقاً يتمتع بالمصداقية والثقة التي تمنحه إياها الحكومات والأخصائيون الممارسون في عملهم اليومي.

وفي لحظات كهذه، لا يمكننا أن نتغاضى عن التطورات الهامة التي طرأت بشأن حقوق الإنسان والتعاون الدولي والسياسة العالمية، حتى ونحن نواصل التصدي لمشاكل الإرهاب والمسائل الأمنية الملحة مثل قضايا الصحة العالمية والقضاء على الفقر وتغير المناخ التي تحفّز الظروف المؤدية إلى الإرهاب. سيركز هذا التقرير على مهمة بناء القدرات التي يضطلع بها المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون وسنستعرض العديد من التحديثات المميزة.

رسالتنا الأساسية أننا في عام 2021 — وعلى الرغم من الوباء العالمي المستمر — عزز فريقنا التقدم الكبير بما يتماشى مع مهمة المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بالتعاون الوثيق مع ممارسينا وشركائنا.

وفيما ستكون رسالتي الأخيرة للتقرير السنوي بصفتي الأمين التنفيذي للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، أودّ عن أعرب عن شعوري بالفخر بالطموح والتصميم اللذين أظهرهما فريق المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ونحن نحتفل بسنة أخرى من الإنجازات الجماعية. لقد استفادت الوحدة البرامجية من محورها الناجح في العمل عبر الإنترنت من خلال تقديم مجموعة رائعة من ورش بناء القدرات في إطار المبادرات الأساسية ومسار العمل للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، وتضمنت إطلاق دليل الأخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية للتصدي للتطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية، وكذلك طرح منهج تدريبي يعدّ الأول من نوعه لدعم تصميم وتنفيذ برامج تدخل متعددة الجهات الفاعلة لمنع ومكافحة التطرف العنيف (P/CVE). أنهت الوحدة البرامجية عام 2021 بقوة، وواصلت عملها المعترف به على نطاق واسع في مجال قضاء الأحداث، وطورت أحدث مسار عمل لها بشأن مكافحة تمويل الإرهاب، وبالتالي ساعدت انتقال المعهد مرة أخرى إلى ورش العمل بالحضور الشخصي، وقدمت أنشطة في ساحل العاج والنيجر والسنغال.

خلال عامين من العمل (2020 و 2021)، قدمت الوحدة الأكاديمية سبع دورات أكاديمية لمكافحة الإرهاب عبر الإنترنت باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية لأكثر من 100 مشارك ناجح. وركزت الدورات الأكاديمية على التحقيقات الاستباقية والملاحقات القضائية في قضايا الإرهاب لتوسيع نطاق معرفة الممارسين بشأن جمع الأدلة لتعطيل النشاط الإرهابي. وتركز الدورة التدريبية على الاستخدام المشروع والمتناسب لأساليب التحرّي الخاصة، والتنسيق الفعَّال بين الوكالات، والتعاون الدولي الفعَّال. في عام 2022، ستحول الوحدة الأكاديمية تركيزها لتقديم أول دورات أكاديمية لمكافحة الإرهاب، وهي دورة مكثفة لمدة أسبوعين مصممة للمحققين والمدعين العامين وقضاة التحقيق لزيادة وعيهم بالقضايا الخاصة بالإرهاب، بالإضافة إلى تزويدهم بالمعرفة والمهارات للتحقيق بنجاح في القضايا المتعلقة بالإرهاب ومقاضاة مرتكبيها.

بينما أتأمل في نمو المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون في السنوات الثماني الماضية، أود أن أسلط الضوء على مساهماتنا وشراكتنا القوية مع المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. على اعتبارنا مؤسسة مستوحاة من المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، نقدر الدعم القيم الذي قدمه العديد من أعضاء

"وفيما ستكون رسالتي الأخيرة للتقرير السنوي بصفتي الأمين التنفيذي للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، أودّ عن أعرب عن شعوري بالفخر بالطموح والتصميم اللذين أظهرهما فريق المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ونحن نحتفل بسنة أخرى من الإنجازات الجماعية".

المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب وفرصة المشاركة في أنشطة المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. ساهم فريق المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بنشاط في العديد من مناقشات المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في عام 2021، بما فيها تلك المتعلقة بالرؤية الاستراتيجية للعقد المقبل وتقرير الاستدامة، والنظر في تعزيز الدعم من منظمتنا الأم لضمان أن المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون يقف على أساس مالي متين. كما رحبنا بإصدار تقرير عن الرصد والتقييم، وهو مجال قام فيه المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون باستثمارات كبيرة وهو جهدٌ مشترك لا بدّ أن يقود جهودنا في العقد المقبل.

تضمن بيئة التدريب من نظير إلى نظير في المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون أن الممارسين الذين يكملون دورة أو ورشة عمل لدى المعهد لا يطورون المهارات ذات الصلة بسياقاتهم الوطنية والإقليمية وحسب، بل يستفيدون أيضًا من شبكة من الزملاء الممارسين الذين يواجهون تحديات وفرصًا مماثلة في عملهم اليومي. هذا العام، اتخذنا خطوة مهمة في الجمع بين أكثر من 7000 خريجاً من خريجي المعهد من خلال إطلاق بوابة شبكة خريجي المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون لتسهيل ودعم هذا التبادل بين الأقران من خلال بوابة مخصصة وآمنة على موقعنا الجديد. توفر البوابة وصولًا حصريًا إلى مكتبة افتراضية موسعة، ومنصات نقاش، وفرص مهنية، وأحداث مباشرة للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون والقدرة على الاتصال بشبكة شركاء المعهد الدولية للعدالة وسيادة القانون العالمية.

أدعوكم لزيارة الموقع الإلكتروني الجديد للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون (www.theiij.org) للاطلاع على أمثلة محددة لكيفية العمل معًا لدعم تنفيذ وثائق إطار المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب والممارسات الجيدة بما يتماشى مع أولويات سياستكم الخارجية. كما يحدد الموقع تأثير عملنا وكيفية ترجمة الممارسات الجيدة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب إلى إجراءات محددة وتنفيذها من خلال أنشطتنا.

وتمامًا كما كان المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب يعكس العقد الأول للمنتدى ويرسم طريقًا إلى الأمام للسنوات العشر المقبلة، أجرى المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون المراجعة الاستراتيجية الخاصة به بتكليف من مجلس الإدارة لتكون جزءاً من جهودنا لضمان أن المعهد في وضع جيد لمعالجة بيئة بناء القدرات بعد كوفيد19- والاحتياجات المتطورة لمجتمع الأخصائيين الممارسين.

وثمة العديد من التوصيات ذات صلة بالعلاقة والشراكة بين المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. وكان أحد الموضوعات الرئيسية للاستعراض الاستراتيجي هو زيادة تعزيز ارتباط المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون وتعاونه مع الفرق العاملة التابعة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب – وهو موضوع واضح أيضًا في تقارير المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب وموضوع مناقشة في حوارات المؤسسات المستوحاة من المنتدى والمعهد والصندوق العالمي لإشراك المجتمعات المحلية وتعزيز قدرتها على التكيف ومركز هداية.

وإثر دخولنا العقد المقبل، فإن نطالب ونتعهد أن يبحث المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ورؤساء الفريق العامل بشكل استباقي عن فرص للشراكة في أنشطتنا اللاحقة. ولدى المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون الكثير مما يمكن أن يقدمه إلى مجموعات العمل، سيما مجموعات العمل في شرق وغرب أفريقيا على الصعيد الإقليمي والفريق العامل المعني بقواعد العدالة الجنائية والقانون من

الناحية الوظيفية. وأعتقد أنه يمكننا جميعًا أن نتفق على أن جميع أعمالنا ستستفيد من نهج أكثر تزامنًا وتكاملًا. نأتي إلى هذه الشراكات مسلحين بدروس ووجهات نظر وخبرات مهمة مكتسبة من عملنا في الميدان مع ممارسي العدالة الجنائية ونحن مستعدون وحريصون على التعاون.

لا يزال المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ملتزماً بالمشاركة والاندماج في عملية صياغة خطط مجموعات العمل. وسنقوم بالمتابعة المباشرة مع الرؤساء المشاركين لفتح حوار بشأن الكيفية التي يمكننا بها أن نسهم في عملية التنمية تلك، إلى جانب اقتراحات محددة بشأن الشراكات الممكنة. تماشياً مع توصيات استعراضنا الاستراتيجي وتقرير الاستدامة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، سنواصل البحث عن فرص لزيادة تنويع قاعدة المانحين ونقدر دعم المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب وأعضاء المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في هذا الصدد. يرتبط تأثير ونجاح مهمة المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب ارتباطًا وثيقًا بتأثير ونجاح مهمة المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ونقدم عائدًا قويًا ومؤثرًا على الاستثمار.

نحن فخورون بكوننا مؤسسة مستوحاة من المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، وفخورون أيضاً بما أنجزناه وما يمكننا القيام به معًا للمضي قدمًا.

ماذا بعد؟

يبدو أن هناك تفضيلًا واضحًا لحضور البرامج شخصياً بين أقراننا. ولكن أعتقد أنه سيكون لدينا عنصر هجين في العديد من برامجنا في المستقبل المنظور بسبب قيود السفر، على سبيل المثال الخبراء الذين يواجهون صعوبة في الحصول على إذن للسفر ودخول البلدان. تتمتع الفعاليات الهجينة ببعض المزايا. على سبيل المثال، وصلت فعالياتنا الافتراضية في الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام الماضي إلى الأطراف المعنية في أكثر من 47 دولة وتمكنا من تضمين خبراء ربما ما كانوا ليتمكنوا من المشاركة لو كان ذلك مقصورًا على الحضور الشخصي. وفي الوقت نفسه، غالبًا ما يكون من الصعب على أولئك الذين يحضرون عبر الإنترنت الحفاظ على التركيز ولا توجد فرص للتواصل، وهو أمر مهم جدًا بالنسبة لنا وللممارسين.

أدعوكم لقراءة هذا التقرير السنوي وأشكركم جميعًا على دعمكم خلال فترة ولايتي التي دامت خمس سنوات. لقد كانت فرصة ثمينة لقيادة المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون وأنا أغادر مدركاً أنني قد ألتقي بالعديد منكم مرة أخرى في مناصب مختلفة. إنّ مستقبل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مشرق بلا شكّ بفضل الأسس القوية التي تسمح بمواصلة أداء مهمته الطموحة في قيادة بناء القدرات لمكافحة الإرهاب الممتثلة لسيادة القانون وحقوق الإنسان.

توماس ووشت
الأمين التنفيذي للمعهد الدولي
للعدالة وسيادة القانون

نظرة عامة على المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون (IIJ)

في الاجتماع الوزاري العام للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (GCTF) في يونيو 2012، دعا الأعضاء إلى إنشاء المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ليكون منصةً رئيسية لتقديم التدريب المبتكر والمستدام لتنفيذ الممارسات الجيدة ذات الصلة بمكافحة الإرهاب والقائمة على سيادة القانون. رحب قادة مجموعة الثماني (8G) باقتراح تأسيس المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون في قمة يونيو 2013. ثم تعاونت مجموعة من الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية وغير الحكومية على وضع تفويض ولاية وهيكلية المعهد. افتتح المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون رسميًا في يونيو 2014.

يقوم المعهد بإعداد وتقديم ورش عمل لبناء القدرات وعقد لقاءات مع الخبراء وغيرها من الأنشطة المصممة خصيصًا لتلبية احتياجات الأخصائيين العاملين في قطاع العدالة الجنائية. تلتزم جميع برامج المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون في جوهرها بتعزيز الإطار القانوني الذي يسعى من خلاله الأخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية إلى تحقيق العدالة في القضاء على الإرهاب والأنشطة ذات الصلة من خلال دمج حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون. تتمثل مهمة المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون في تقديم برامج بناء القدرات المصممة خصيصًا لمساعدة الحكومات والمختصين على التصدي - بطريقة عملية وفعالة ومنسقة - للتهديد الإرهابي المتصاعد والمتعدد الأوجه والجرائم العابرة للحدود ذات الصلة.

الأمانة التنفيذية

يرأس المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون الأمين التنفيذي توماس ووخته، مع فريق من المديرين المعارين والمتعاقدين، وموظفين دوليين من أكثر من خمسة عشر بلداً.

الوحدة الأكاديمية

تقدم الوحدة الأكاديمية المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب (CTAC)، ودورة تدريبيةً مبتكرة عبر الإنترنت (eCTAC)، وأجندة بحثية طموحة، بقيادة القاضية ماري كومبير.

وحدة الشؤون الإدارية والتواصل

توفر وحدة الإدارة والتوعية الدعم الأساسي لمهمة بناء القدرات في المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون من خلال المحاسبة، والإدارة، والموارد البشرية، والمشتريات، والتواصل والتوعية، وجمع التبرعات وإدارة المنح، إلى جانب الرصد والتقييم. يرأس الوحدة راينهارد أوريغ.

الوحدة البرامجية

توفر الوحدة البرامجية ورش عمل حول بناء القدرات تتناول التحديات النوعية والناشئة. ينظّم العمل بموجب المبادرات الأساسية ومسارات أنشطة العمل في المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون من خلال هيكلية مرنة تستجيب لبيئة التهديد المتغيرة واحتياجات الأخصائي الممارس وأولويات المانحين. وترأس الوحدة غيل مالون، المعارة من وزارة العدل الأمريكية.

مستشارون معارون

يفخر المعهد بوجود اثنين من كبار المستشارين المعارين بين موظفيه. كبير مستشاري التحقيقات فيليب تاكر، مسؤول إنفاذ قانون متمرس معار من حكومة المملكة المتحدة وكبير المستشارين القضائيين القاضي بوغرا إردم معار من حكومة تركيا.

مجلس الإدارة من المسؤولين الإداريين

تحظى الأمانة التنفيذية بالتوجيه في مهمتها الموكلة إليها من مجلس إدارة دولي يمثل 13 حكومة والاتحاد الأوروبي.

المجلس الاستشاري

المجلس الاستشاري للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون يضم مجموعة رائعة من المتخصصين والممارسين ذوي الخبرة وقادة المنظمات الشريكة والشبكات الأكاديمية الذين يقدمون نصائح استراتيجية غير ملزمة.

يقوم المعهد بإعداد وتقديم ورش عمل لبناء القدرات وعقد لقاءات مع الخبراء وغيرها من الأنشطة المصممة خصيصًا لتلبية احتياجات الأخصائيين الممارسين في قطاع العدالة الجنائية.

7 سنوات	**7300+** أكثر من 7300 خريج أخصائي ممارس	**201** ورش عمل ودورات لبناء القدرات
50+ منحة دولية	**11** مانحاً	**124** بلداً مشاركاً

أطلق موقعًا إلكترونيًا مجددًا بثلاث لغات

وضع مسار عمل جديد بشأن تمويل مكافحة الإرهاب

الاستثمار في الرصد والتقييم الفعالين لضمان التأثير المستدام

GCTF
GLOBAL COUNTERTERRORISM FORUM
المنتـدى العالمـي لمكافحـة الإرهـاب

المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون (IIJ) والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب GCTF

المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب هو منتدى دولي يضم 30 عضوًا - 29 دولة والاتحاد الأوروبي - مهمته الحدّ من تعرض الناس في جميع أنحاء العالم للإرهاب من خلال منع الأعمال الإرهابية ومكافحتها ومقاضاة مرتكبيها، ومكافحة التحريض على الإرهاب والتجنيد لخدمة الإرهاب.

يجمع المنتـدى العالمي لمكافحـة الإرهاب خبـراء وأخصائيين من دول ومناطق حول العالم لتبادل التجارب والخبرات، ووضع الأدوات والاستـراتيجيات لمواجهـة التهديـد الإرهابـي المتصاعـد. يعتـرف الشركاء الدوليون بالمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب على اعتباره إطار عمل مرجعي في الهيكلية العالمية لمكافحة الإرهاب والحد من التطرف العنيف ومكافحته. لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة: www.thegctf.org

تنفيذ وتفعيل مذكرات إطار المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب

المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون هو المنفذ الرائد للممارسات الجيدة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب ومذكراته المؤطرة، كما أنه المنظمة الوحيدة التي لديها تفويض محدد لدعم تنفيذ وتفعيل الممارسات الجيدة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب من قبل الأخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية. عمل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مع الرؤساء المشاركين في مجموعة العمل ذات الصلة لقيادة عملية إعداد وثائق إطار عمل المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب مثل مذكرة نوشاتيل بشأن الممارسات الجيدة لقضاء الأحداث في سياق مكافحة الإرهاب، والممارسات الجيدة للرباط وواشنطن بشأن التصدي للإرهاب النامي محلياً واكتشافه والتدخل فيه والاستجابة له. يعد المعهد ويقدم برامج مخصصة لدعم تفعيل الممارسات الجيدة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب على المستويات الوطنية والإقليمية والقطاعية، ويدمج بشكل استباقي أدوات المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب والممارسات الجيدة عبر جميع أنشطته البرامجية والأكاديمية.

صممت برامج بناء القدرات وأدوات الأخصائي الممارس التـ
وضعها المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ليس فقط لدع
تنفيذ المذكرات المؤطرة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب با
أيضًا لتحديد أولويات التطبيق العملي للممارسات الجيدة عل
تحديات العالم الواقعي التي يوجهها الأخصائيون العاملون في مجا
العدالة الجنائية الذين نقدم خدماتنا لهم.

النهوض بمهمة المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب

ينسق المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بشكل وثيق م
المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب وذلك من خلال المشاركـ
المنتظمة مع الرؤساء المشاركين ومجموعات العمل والأعضا
والوحدة الإدارية والمؤسسات الملهمة التي تتبع رؤى المنتد
العالمي لمكافحة الإرهاب. كما يدعم المعهد أنشطة مجموعا
العمل المختلفة، ويستضيف اللقاءات وورش العمل، ويساهم
المبادرات، ويبحث عن الفرص وأوجه التآزر التي يمكن من خلال
النهوض بمهمة المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. تتمثل إحد
الأولويات الرئيسية للمعهد في المساهمة في زيادة التنسيق بي
مجموعات العمل والمؤسسات الملهمة من أجل الاستفادة بشكل
أفضل من خبرتنا الجماعية وتجربتنا في تعزيز مهمة المنتد
العالمي لمكافحة الإرهاب. يضمن تعزيز التنسيق الأكثر جدو
بين المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب والمؤسسات الملهم
أن تكون الأولويات والجهود الموضوعية والجغرافية متسقة وأ
تشارك الدروس المستفادة وقصص النجاح بشكل فعلي وتدم
في سياق الأنشطة المستقبلية.

المؤسسات المُلهمة من المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب

يعمل المعهد عن كثب مع غيره من المؤسسات الملهمة من المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب: الصندوق العالمي لمشاركة وتكييف المجتمعات المحلية ومساعدتها على الصمود (GCERF) الذي وقع معه المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون اتفاقية شراكة استراتيجية جديدة عام 2020، ومعهد هداية الذي عقد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون شراكات معه في العديد من المشاريع المهمة.

إن المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون واحد من ثلاث مؤسسات مستوحاة من المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب هي:

GCERF
Global Community Engagement and Resilience Fund

الصندوق العالمي لمشاركة وتكييف المجتمعات المحلية ومساعدتها على الصمود، يقع مقره الرئيسي في جنيف، وهو عبارة عن شراكة بين القطاعين العام والخاص أنشئ ليكون أول جهد عالمي لدعم المبادرات المحلية على مستوى المجتمع والتي تهدف إلى تعزيز القدرة على الصمود ضد أجندة التطرف العنيف. يعمل الصندوق العالمي للاستجابة لحالات الطوارئ في حلقة الوصل بين الأمن والتنمية، بالشراكة والتشاور مع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص في البلدان المستفيدة لدعم الاستراتيجيات الوطنية لمعالجة الدوافع المحلية للتطرف العنيف. يرجى زيارة www.gcerf.org

Hedayah

هداية، مركز التميز الدولي لمكافحة التطرف العنيف ومقره أبو ظبي، وهو ذراع تنفيذي رئيسي لجهود الحدّ من التطرف العنيف التي يضطلع بها المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. وهو شريك أساسي في صوغ وتنفيذ مذكرة أبوظبي حول الممارسات الجيدة للتعليم ومكافحة التطرف العنيف، بما في ذلك المبادرة القائمة التي تجمع المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب ومؤتمر التعاون الإسلامي والتي تركز على التطرف العنيف والتعليم الديني. يدير مركز هداية برامج المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب ذات الصلة بالحد من التطرف العنيف المتعلق بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب والمقاتلين العائدين تحت رعاية الفريق العامل المعني بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، الذي يُعدّ موردا حياً للدول المهتمة. تفضل بزيارة www.hedayahcenter.org

UNITED NATIONS
NATIONS UNIES

المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون والأمم المتحدة

يعمل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بشكل وثيق واستباقي مع الأمم المتحدة لترسيخ روابط وصلات ذات مغزى تجمع الجهود المبذولة في مجال مكافحة الإرهاب وسيادة القانون. تعتبر الأمم المتحدة شريكًا وثيقًا ومشاركاً نشطاً في جميع أنشطة المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب والمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ذات الصلة، ويدعم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بشكل فعال تنفيذ الاستراتيجية العالمية للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ذات الصلة وذلك من خلال المبادرات الأساسية للوحدة البرامجية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ومسارات العمل ومناهج الوحدة الأكاديمية. تعاون المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بشكل وثيق مع عدد من هيئات الأمم المتحدة، بما فيها مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومعهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

التعاون بين المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون والأمم المتحدة

في يونيو 2021، على هامش أسبوع الأمم المتحدة الثاني لمكافحة الإرهاب، عقد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون حدثًا جانبيًا عبر الإنترنت بدعم من الاتحاد الأوروبي لإطلاق أول منهج تدريب فريد من نوعه لدعم إنشاء وتنفيذ منصات تدخل متعددة الجهات لمنع التطرف العنيف ومكافحته (P / CVE). عُقد حدث آخر في سبتمبر 2021، على هامش الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث عقد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون حدثًا جانبيًا ناجحًا للغاية عبر الإنترنت حول أدلة ساحة المعركة ونهج العدالة الجنائية لمكافحة الإرهاب.

يزود المنهج المبتكر صانعي القرار والممارسين بالمعرفة والمهارات اللازمة لإنشاء برامج تدخل متعددة الجهات الفاعلة لمنع التطرف العنيف ومكافحته. يعتمد المنهج على التوصيات والتوجيهات والممارسات الجيدة التي وضعتها الأمم المتحدة والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من الهيئات متعددة الأطراف، واستفاد كذلك من مجموعتين من مشاورات الخبراء وورش العمل التدريبية التجريبية في كينيا ومقدونيا الشمالية.

وفي أوائل فبراير 2022، يستضيف المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون حوار اتجاهات التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية، وهو أول برنامج بالحضور الشخصي في مالطا منذ بداية جائحة كوفيد19-. حيث يجتمع الممارسون والخبراء، بمن فيهم ممثلون عن المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالحضور شخصياً وعبر الانترنت في مقر المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون في مالطا.

مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب

في سبتمبر 2020، وقع المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب مذكرة تفاهم لإضفاء الطابع الرسمي على رؤية مستقبلية لهذه الشراكة المهمة وتوضيحها. بموجب مذكرة التفاهم هذه، يتوفر إطار لتعزيز تعاوننا لدعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، والممارسات والأدوات الجيدة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. تشمل الفرص أنشطة البحث مع الوحدة الأكاديمية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون وبناء القدرات مع الوحدة البرامجية.

ويستند هذا المعلم الهام إلى البيان الوزاري المشترك بين الأمم المتحدة والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب لعام 2018، الذي شدد على الحاجة إلى بناء شراكة قوية ومتداعمة بين المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب والأمم المتحدة. باعتباره مؤسسة مستوحاة من المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، يفخر المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بمواصلة بناء هذه الشراكة المهمة والنهوض بها.

الوحدة الأكاديمية

أطلقت الوحدة الأكاديمية عام 2020، وهي إضافة مهمة إلى المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، حيث تقدم دورات تأسيسية أطول للأخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية من المستوى المتوسط لتحسين فهمهم ومهاراتهم في مكافحة الإرهاب بما يتوافق مع سيادة القانون.

صممت الدورات الدراسية عبر الإنترنت للوحدة الأكاديمية لإعداد الممارسين لمنهجها الأساسي، وهو المنهج الأكاديمي الشامل لمكافحة الإرهاب المصمم للمجموعات الصغيرة ويقدم عبر الحضور شخصياً في مالطا على مدار أسبوعين. ويهدف إلى بناء قدرات ومهارات الأخصائيين الممارسين المشاركين في الخطوط الأمامية بحيث يحققون تأثيراً مستداماً في مؤسساتهم المحلية ويتمتعون بكفاءات على المستوى الوطني. وصممت الدورات الأولية وفقًا لاحتياجات الممارسين في أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا وسيتم تجريبها طوال عام 2022. مع مرور الوقت، من المقرر تقديم المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب للأخصائيين الممارسين في البلقان وآسيا الوسطى وجنوب آسيا. وسيجري أيضا تكييفه في دورة دراسية خاصة مدتها أسبوع واحد لقضاة الدائرة الابتدائية لدعم الفصل في هذه القضايا المعقدة تماشياً مع سيادة القانون. كما هو الحال مع العرض الأولي للوحدة الأكاديمية، لضمان الاستمرارية التشغيلية خلال هذا الوباء العالمي، كان لا بدّ من إعداد وتقديم تدريب مبتكر عبر الإنترنت بناءً على منهجها الأساسي: المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب عبر الإنترنت. وهذه الدورة الرائدة، التي ركزت على التحقيقات الاستباقية في قضايا الإرهاب من أجل تطوير المهارات والمعارف لمنع تنفيذ الهجمات، مصممة خصيصا لمختلف الأعراف القانونية التي تمارس في أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا. تقدّم الدورة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية من خلال جلسات مباشرة عبر الإنترنت وكذلك من خلال نظام إدارة التعلم (LMS) الخاص بالوحدة، وهو منصة آمنة عبر الإنترنت.

ينتج عن أجندة أبحاث الوحدة الأكاديمية منحًا دراسية وأبحاثًا حول التحديات والفرص الناشئة في مجالات مكافحة الإرهاب وسيادة القانون، بدءًا من مراجعة المنهجيات إلى تقييم أنظمة العدالة الجنائية. ستشمل الجهود المبذولة في مسار العمل هذا محتوى حصريًا من الزملاء المقيمين للوحدة الأكاديمية التابعة للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بالإضافة إلى خريجي الدورات.

أدت إضافة الوحدة الأكاديمية إلى النظام البيئي التدريبي للمعهد إلى ترسيخ المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون كمركز إقليمي أساسي لبناء القدرات والتدريب في مجال مكافحة الإرهاب وسيادة القانون. تكمل الدورات التدريبية التي تنظمها الوحدة الأكاديمية ورش العمل الأقصر شكلًا للوحدة البرامجية من خلال توفير تدريب معمّق على المهارات ذات الصلة بمكافحة الإرهاب والجريمة عبر الوطنية - وتعد أساساً قوياً لبناء المهارات ذات الصلة بالتحديات المحددة والناشئة التي يتم دراستها من خلال المبادرات الأساسية ومسارات عمل الوحدة البرامجية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون.

المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب (CTAC)

ستعقد الوحدة الأكاديمية أول دورات المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب في عام 2022. ستقدم النسخ الأولية المكررة للمشاركين الناجحين في دورات المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب عبر الإنترنت وستركز على التحقيقات التفاعلية والملاحقات القضائية الناجحة. وتستند الدورة إلى محاكاة قضية إرهابية عابرة للحدود التي أُدخلت في المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب عبر الإنترنت وستنقلها إلى المراحل المتتالية من عملية العدالة الجنائية من خلال التركيز على المهارات والمعارف لضمان الملاحقات القضائية الناجحة بشكل أفضل بما يتماشى مع معايير سيادة القانون. بصفته المنهج الرئيسي للوحدة الأكاديمية، يمكن أن يكون المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب CTAC (مثل eCTAC) أيضًا دورة مستقلة لتطوير وتعزيز المهارات الأساسية للأخصائيين الممارسين في الخطوط الأمامية بالإضافة إلى تعديلها لتتوافق مع الأعراف القانونية لكل مجموعة.

سيعمل المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب ببناء المهارات ذات الصلة بـ:

- الدور الفردي للمدعين العامين والمحققين في كل مرحلة من مراحل التحقيقات المتعلقة بالإرهاب بدءاً من جمع المعلومات الاستخبارية والتحقيق والمحاكمة وإصدار الأحكام والاستئناف
- تحسين التنسيق بين المدعين العامين وأجهزة إنفاذ القانون، على كافة الصُعُد المحلية والإقليمية والدولية.
- فهم كيفية اتخاذ قرارات الاتهام في قضايا الإرهاب وغيرها من القضايا الجنائية الخطيرة وفقاً لإطار حقوق الإنسان وسيادة القانون
- التعامل مع مسرح الجريمة، بما يشمل الممارسات الجيدة للحفاظ على سلامة مسرح الجريمة لتعظيم قيمة الأدلة التي تجمع في مسرح الهجوم الإرهابي
- الممارسات الجيدة لتحليل واستخدام أدلة الطب الشرعي للمساعدة في الحدّ من الاعتماد على الأدلة القائمة على الاعتراف في قضايا الإرهاب
- الممارسات الجيدة للإدارة الفعالة للقضايا لضمان إجراء المحاكمات وغيرها من إجراءات المحاكم في إطار حقوق الإنسان وسيادة القانون
- الممارسات الجيدة للتعامل مع الشهود والضحايا في قضايا الإرهاب وغيرها من القضايا الجنائية الخطيرة
- الممارسات الجيدة والاستراتيجيات المتعلقة بالدعوى في قاعات المحكمة.

دورة المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب بالحضور شخصياً هي دورة مدتها أسبوعان وتتطلب مشاركة بدوام كامل من مشاركين مختارين وتستخدم كل من نهج التعلم المعكوس من خلال استخدام نفس المنصة عبر الإنترنت بالإضافة إلى نهج التعلم التشاركي لتمكين الممارسين من تعزيز معارفهم ومهاراتهم الأساسية. هذه الأساليب التربوية التفاعلية تشرك المشاركين بشكل مباشر في عملية التعلم وتستند إلى:

1. حالة محاكاة لقضية إرهاب دولي تسمح للمشاركين بالتعلم من خلال تطبيق معارفهم ومهاراتهم مباشرة. في نهاية كل تمرين، يناقش ميسرو المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب في جلسة عامة النقاط التي يجب تذكرها والدروس المستفادة والقضايا التي يجب تحسينها.
2. التناوب بين الحلقات الدراسية التدريبية والتمارين العملية في إطار قضية المحاكاة لتعميق المهارات الأساسية للمشاركين في إجراء التحقيقات والملاحقات القضائية.

المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب عبر الإنترنت (eCTAC)

نجحت الوحدة الأكاديمية في تقديم سبع دورات من المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب عبر الإنترنت حول التحقيقات والملاحقات القضائية الاستباقية لقضايا الإرهاب للممارسين على الخطوط الأمامية من أفريقيا والشرق الأوسط.

تمكن هذه الدورة مشاركين مختارين من توسيع معرفتهم حول جمع الأدلة لتعطيل النشاط الإرهابي. وتركز الدورة على الاستخدام المشروع والمتناسب لأساليب التحرّي الخاصة، والتنسيق الفعَّال بين الوكالات، والتعاون الدولي الفعَّال. وينقسم هذا التدريب المبتكر والمؤثر إلى 16 وحدة، ويقدم على مدى أربعة أسابيع.

تتضمن كل دورة من المنهج ثلاثة مكونات رئيسية:

1. مراجعة المشاركين لأكثر من 30 محاضرة مسجلة مسبقًا ومقاطع فيديو عن دراسة حالة لقضايا دقيقة وتحقيقات ناجحة، إلى جانب توجيه التقدم المحرز والدعم من خلال كتاب تمارين وحدة التحقيقات الاستباقية ضمن المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب عبر الإنترنت ومكتبة واسعة من الموارد المنسقة عبر الإنترنت.
2. ثماني جلسات تفاعلية مباشرة، من بينها ثلاث جلسات توجيهية لمجموعات صغيرة بشأن التنسيق الفعال بين المحققين والمدعين العامين، وجمع الأدلة لأغراض الملاحقات القضائية الناجحة، والتحقيقات عبر الحدود. خلال هذه الجلسات التعليمية، يناقش المشاركون خطط تنسيق مكافحة الإرهاب التي صمموها، ويقارنون اتخاذ قراراتهم الاستراتيجية من أجل التحقيقات الاستباقية، ويناقشون الممارسات الجيدة لصياغة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة لنشر تقنيات التحقيق الخاصة.
3. تمرين مجسّم لمدة يومين يقوم خلاله المشاركون بالتحقيق بشكل استباقي في محاكاة مؤامرة إرهابية عبر الحدود تسعى إلى مهاجمة البنية التحتية الحيوية، وتختتم بجلسات استخلاص المعلومات ضمن مجموعات صغيرة. تضم هيئة التدريس لكل دورة مدير الوحدة الأكاديمية واثنين من الزملاء المقيمين ومستشار تحقيقات (وهو دور يؤديه أحيانًا كبير مستشاري التحقيقات في المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون) – وجميعهم من الممارسين والمدربين ذوي الخبرة. يتلقى فريق التدريب دعمًا إضافيًا من الخبراء المتخصصين بموضوع البحث لزيادة تحسين جودة البرنامج.

نجح المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون في تقديم خمس دورات للمنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب عبر الإنترنت طوال عام 2021 باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية للممارسين من إجمالي 24 دولة

المواعيد	البلدان	عدد الممارسين المدربين
1 – 26 فبراير 2021	الكاميرون وإثيوبيا وكينيا ونيجيريا وسيراليون والصومال وأوغندا	17
12 فبراير – 12 مارس 2021	بوركينا فاسو والكاميرون وساحل العاج ومالي وموريتانيا والمغرب والنيجر	19
20 مايو – 18 يونيو 2021	الجزائر وبنن وبوركينا فاسو والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وساحل العاج ومالي والمغرب والنيجر والسنغال وتونس	24
1 سبتمبر – 1 أكتوبر 2021	الأردن وتشاد وتونس والصومال والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا	16
27 أكتوبر – 26 نوفمبر 2021	أوغندا وتنزانيا ورواندا والصومال والكاميرون وكينيا ونيجيريا	20

"كانت الدورة تدريبًا فريدًا وغنيًا للغاية. سأستفيد من النماذج والقوالب التي وضعها المعهد في أيدينا والتي استخدمناها عملياً أثناء تمرين الطاولة. شكرًا لكم جميعًا على هذا الجهد الهائل وأتطلع كثيرًا إلى مواصلة التدريب مع المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، والذي أعتبر نفسي الآن أحد طلابه".

السيدة حنان قداس
المساعد الأول للنائب العام في
الشعبة القضائية لمكافحة الإرهاب، تونس

مقررات المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب CTAC و eCTAC في 2022 – 2023

تعتزم الوحدة الأكاديمية تقديم دورات المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب بالحضور شخصياً أو عبر الانترنت للممارسين في الخطوط الأمامية من البلدان الأكثر تضرراً من هذه الظاهرة المعقدة والمتطورة. من خلال تقديم هذه الدورات المبتكرة لأولئك المشاركين في قضايا مكافحة الإرهاب في هذه البلدان، سيواصل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون توسيع وتعزيز المجتمع الديناميكي للخريجين في جميع أنحاء أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا.

أجندة الأبحاث

تقود الوحدة الأكاديمية أيضًا أجندة بحثية جديدة ومهمة للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، والتي ستعمل على تعزيز توفير منح للأخصائيين الممارسين لدراسة اتجاهات الإرهاب وسياسات وممارسات مكافحة الإرهاب. بعد مراجعة المنحة الحالية حول التحديات الرئيسية في مجالات مكافحة الإرهاب وسيادة القانون، وضعت الوحدة الأكاديمية أجندة بحثية طموحة وذات آفاق مستقبلية تتمحور حول احتياجات الأخصائيين الممارسين، مثل التهديدات الناشئة، والممارسات الجيدة والاجتهادات القانونية ذات الصلة في مجال مكافحة الإرهاب، واستكشاف طرائق عمل المنظمات الإرهابية وكذلك تحديد الاحتياجات التدريبية المستمرة والجديدة.

ستعود نتائج هذا البحث بالنفع على عمل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، حيث تصبح الوحدتان الأكاديمية والبرامجية التابعتين للمعهد أكثر قدرة على توجيه إعداد الممارسات الجيدة القائمة على الأدلة، وورش العمل، والدورات التدريبية المتخصصة. يتطلع المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون إلى مشاركة منتجات جدول أعمالنا البحثي الجديد في عام 2022 وما بعده، من خلال موقع المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون وبوابة الخريجين ويرحب باهتمام المانحين بدعم هذا العمل.

الدعم المقدم من المانحين

لم يكن إطلاق الوحدة الأكاديمية ونجاحها ممكنًا لولا رؤية ودعم المانحين المؤسسين الثلاثة للوحدة: حكومات الدنمارك وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. وفي عام 2021، تشرفت الوحدة الأكاديمية بالترحيب بحكومة أستراليا كجهة مانحة، والتي ستوسع نطاق عمل الوحدة ليشمل جنوب شرق آسيا في عام 2022. ونرحب بمزيد من اهتمام الجهات المانحة بدعم عمل الوحدة لبناء قدرات الممارسين في الخطوط الأمامية وتطوير البحوث التي تركز على الممارسين.

إن التزام هؤلاء المانحين بتزويد الأخصائيين الممارسين بتدريب أساسي على المهارات ودعم المنحة التي أنشئت في إطار الأجندة البحثية للوحدة لا يعد فقط استثمارًا في المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، بل أهم من ذلك، إنه استثمار في الأخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية الذين يعملون في الخطوط الأمامية كل يوم في ولاياتهم القضائية للتحقيق في الجرائم المتعلقة بالإرهاب ومقاضاة مرتكبيها.

MINISTÈRE DE L'EUROPE ET DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES
Liberté
Égalité
Fraternité

MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS OF DENMARK

Australian Government
Department of Foreign Affairs and Trade

الوحدة البرامجية

تقود الوحدة البرامجية تصميم وتقديم ورش عمل قصيرة المدة تتناول التهديدات والتحديات النوعية والناشئة في مجالي مكافحة الإرهاب وسيادة القانون.

صممت ورش بناء القدرات التي جرى تنظيمها وتنفيذها في إطار المبادرات الأساسية ومسارات عمل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، لتلائم السياقات الوطنية والإقليمية، مع التركيز على التطبيق العملي للمهارات والممارسات الجيدة للتصدي لتحديات العالم الواقعي التي يواجهها ممارسو العدالة الجنائية الذين نقدم خدماتنا لهم. تدعم المبادرات الأساسية ومسارات أنشطة عمل المعهد تنفيذ وتفعيل الممارسات الجيدة والتوصيات ذات الصلة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، واستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وغيرها من الأطر الإقليمية والدولية.

خلال الوباء العالمي كوفيد19-، واصلت الوحدة البرامجية تصميم مناهجها التي تتطلب حضوراً شخصياً وعدلتها من أجل دعم تنمية المهارات الفعالة والمستدامة في بيئة تدريب عبر الإنترنت. من خلال تسخير الابتكارات البرمجية وتعظيم فوائد المنصات الإلكترونية الأنسب لاحتياجات الأخصائيين الممارسين، نجحت الوحدة البرامجية في التغلب على التحديات التي فرضها الوباء عبر تقديم دورات بناء القدرات بشكل فعال ومستدام للأخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية في المناطق الجغرافية محور اهتمامنا. في الربع الأخير من عام 2021، بدأت الوحدة البرامجية في المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون انتقالها إلى الأنشطة التي تتطلب حضوراً شخصياً عبر تقديم ثلاث ورش عمل في مناطق تركيز المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون وستواصل القيام بذلك في عام 2022، إذا سمحت الظروف بذلك.

في الربع الأخير من عام 2021، بدأت الوحدة البرامجية في المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون انتقالها إلى الأنشطة التي تتطلب حضوراً شخصياً عبر تقديم ثلاث ورش عمل في مناطق تركيز المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون وستواصل القيام بذلك في عام 2022، إذا سمحت الظروف بذلك.

المبادرات الأساسية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون

مبادرة التصدي للإرهاب النامي محلياً

تعتمد مبادرة معالجة الإرهاب المحلي، الممولة بشكل أساسي من قبل حكومة الولايات المتحدة، على عمل المعهد تحت رعاية المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب لإعداد مجموعة من الممارسات الجيدة التي تستهدف التصدي للإرهاب المحلي. خلال عامي 2017 و 2018، وتحت رعاية المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب وبتوجيه من المشاركين في القيادة، حكومتا المغرب والولايات المتحدة، قاد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون صياغة الممارسات الجيدة في الرباط-واشنطن، والتي أقرها أعضاء المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في سبتمبر 2018. ومنذ ذلك الوقت، قاد المعهد جهود تنفيذ تلك الممارسات ساعياً إلى بناء قدرات الأخصائيين الممارسين بغية تفعيل الممارسات الجيدة ومكافحة الإرهاب النامي محلياً بدعم من حكومتي إسبانيا والولايات المتحدة.

في الفترة 2019-2020، أطلق المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون رسميًا مرحلة تنفيذ الممارسات الجيدة لمذكرة الرباط - واشنطن، واستضاف سلسلة من ورش العمل المواضيعية لأصحاب المصلحة المتعددين. وشمل ذلك حلقة العمل الأولى حول الإرهاب بدوافع عنصرية وعرقية، والتي أدت في نهاية المطاف إلى مبادرة المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بشأن التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية (REMVE).

الخطط في إطار هذه المبادرة

من خلال العمل المشترك مع شبكة المدن القوية، يقوم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بتصميم ورشة عمل إقليمية بعنوان "تعزيز التنسيق الوطني والمحلي بشأن منع التطرف والهجمات الإرهابية والتأهب والاستجابة لها". من المقرر أن تجمع ورشة العمل في يوليو 2022، الجهات الفاعلة الوطنية ذات الصلة (إنفاذ القانون والمدعين العامين والقضاة وصانعي السياسات) والجهات الفاعلة المحلية (بما فيها مسؤولي المدينة وقادة المجتمع والزعماء الدينيين وممثلي المجتمع المدني) لمناقشة أهمية التعاون الوطني والمحلي في الاستعداد للهجوم الإرهابي والاستجابة له. ستسمح ورشة العمل هذه للممارسين بالنظر في دراسات حالات الإرهاب المحلي، وتحديد التحديات التي يواجهها كل قطاع في سياقه الإقليمي. وخلال كل ورشة عمل، سيتدرب الممارسون على حل قضايا واقعية من خلال تطبيق الممارسات الجيدة لمذكرة الرباط وواشنطن أو غيرها من الوثائق الإطارية ذات الصلة بالمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب.

ويظهر التهديد العابر للحدود الوطنية بين بلدان جنوب شرق آسيا الحاجة إلى نهج إقليمي يأخذ في الاعتبار رابطات المتمردين وأساليب عملهم في البلدان المجاورة. وسيواصل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بهذا الحماس لإعداد ورش عمل تتناول الممارسات الجيدة في الاستعداد للهجوم الإرهابي والاستجابة له في ضوء النهج الوطنية ذات الصلة في عامي 2022 و 2023.

"ويظهر التهديد العابر للحدود الوطنية بين بلدان جنوب شرق آسيا الحاجة إلى نهج إقليمي يأخذ في الاعتبار رابطات المتمردين وأساليب عملهم في البلدان المجاورة".

"ويظهر التهديد العابر للحدود الوطنية بين بلدان جنوب شرق آسيا الحاجة إلى نهج إقليمي يأخذ في الاعتبار رابطات المتمردين وأساليب عملهم في البلدان المجاورة".

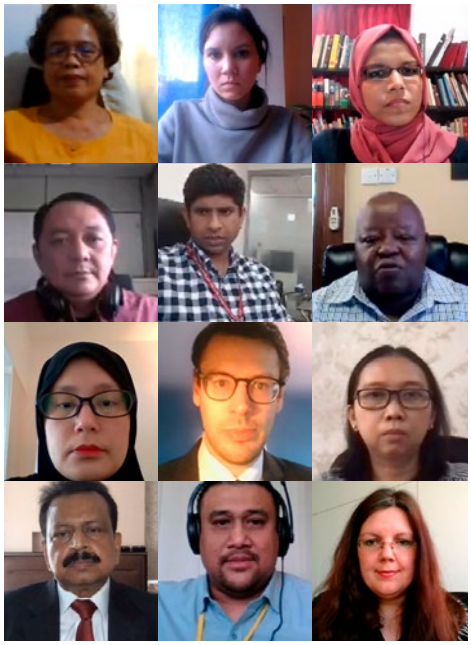

مبادرة السلطات المركزية العالمية

في إطار مبادرة السلطات المركزية العالمية، يعمل المعهد مع السلطات المركزية - الكيانات الوطنية المسؤولة عن المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين - وأصحاب المصلحة المعنيين في مجال العدالة الجنائية على المستويين الوطني والإقليمي لدعم دورهم الحاسم في تسهيل التعاون القضائي في قضايا الإرهاب ذات الصلة.

تم إطلاق مبادرة السلطات المركزية العالمية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون (GCAI) في عام 2015 بدعم من حكومة الولايات المتحدة، وتدعم تنفيذ الممارسات الجيدة بشأن السلطات المركزية لدى المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون. أصبحت هذه المبادئ التوجيهية، التي نُشرت في عام 2018، مرجعًا معترفًا به دوليًا لتوجيه عمل السلطات المركزية، وتحديد الاعتبارات المؤسسية والقانونية والعملية الرئيسية. توضح الممارسات الجيدة للمعهد الدولي للعدالة و سيادة القانون، المتوفرة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، الممارسة الجيدة رقم 9 لمذكرة الرباط الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب حول الممارسات الجيدة لممارسة فعالة لمكافحة الإرهاب في قطاع العدالة الجنائية.

المبادرات الأساسية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون

مبادرة السلطات المركزية العالمية

في إطار مبادرة السلطات المركزية العالمية، يعمل المعهد مع السلطات المركزية - الكيانات الوطنية المسؤولة عن المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين - وأصحاب المصلحة المعنيين في مجال العدالة الجنائية على المستويين الوطني والإقليمي لدعم دورهم الحاسم في تسهيل التعاون القضائي في قضايا الإرهاب ذات الصلة.

تم إطلاق مبادرة السلطات المركزية العالمية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون (GCAI) في عام 2015 بدعم من حكومة الولايات المتحدة، وتدعم تنفيذ الممارسات الجيدة بشأن السلطات المركزية لدى المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون. أصبحت هذه المبادئ التوجيهية، التي نُشرت في عام 2018، مرجعًا معترفًا به دوليًا لتوجيه عمل السلطات المركزية، وتحديد الاعتبارات المؤسسية والقانونية والعملية الرئيسية. توضح الممارسات الجيدة للمعهد الدولي للعدالة و سيادة القانون، المتوفرة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، الممارسة الجيدة رقم 9 لمذكرة الرباط الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب حول الممارسات الجيدة لممارسة فعالة لمكافحة الإرهاب في قطاع العدالة الجنائية.

الإجراءات المحلية الموحدة للتعاون القضائي الدولي في جميع أنحاء غرب أفريقيا

في مايو 2021، انضم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون إلى السلطة المركزية في المملكة المتحدة (UKCA) لتقديم ورشة عمل عبر الإنترنت لـ 15 مستشارًا قانونيًا ومدعيًا عامًا من الكاميرون وغامبيا وغانا ونيجيريا، تهدف إلى توحيد الإجراءات المحلية للتعاون القضائي الدولي عبر دول غرب إفريقيا الناطقة باللغة الإنجليزية. ونظرت ورشة العمل هذه، التي استندت إلى سلسلة من المشاورات الفردية مع البلدان المشاركة، في مشروع نص يكون أساساً لمجموعة موحدة من المبادئ التوجيهية للمساعدة القانونية المتبادلة بشأن المسائل الجنائية لهذه البلدان. وخلال ورشة العمل التي عقدت في مايو، قدم الممارسون اقتراحات لتحسين الوثيقة وضمان أن تعكس احتياجات وخصوصيات بلدان المنطقة. وأثري النقاش بملاحظات الخبراء واقتراحاتهم من السلطات المركزية في كندا واسكتلندا والولايات المتحدة، الذين تبادلوا الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من خبرتهم الطويلة في التعامل مع طلبات المساعدة القانونية المتبادلة. وبمجرد الاتفاق على الصيغة النهائية للوثيقة، سيجري إطلاع صانعي القرار في البلدان المشاركة عليها رسمياً للنظر فيها والموافقة عليها في نهاية المطاف.

دعم السنغال في تحديث قانون التعاون القضائي الدولي الجديد

في ديسمبر 2021، انضم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون إلى 16 من القضاة والمدعين العامين وخبراء الصياغة القانونية من وزارة العدل السنغالية للتعليق على مشروع قانون السنغال الجديد بشأن التعاون القضائي الدولي وتنقيحه. وسيكون القانون الجديد، الذي ينشئ إطاراً قانونياً للمساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين ونقل السجناء على الصعيد الدولي وإجراء تحقيقات مشتركة، أول إصلاح رئيسي للتشريعات السنغالية منذ عام 1971.

وشددت ورشة العمل المعنية بالصياغة صياغة القانون الجديد وكفلت امتثاله للمعايير الدولية. وعلى غرار ورشة العمل التي عُقدت على الإنترنت في مايو، قام خبراء من السلطات المركزية في فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بإثراء ورشة العمل التي عُقدت بالحضور شخصياً في السنغال، وعرضوا أمثلة هامة للدروس المستفادة من تجاربهم الطويلة في التعامل مع طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وطلبات تسليم المطلوبين.

سيقوم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ووزارة العدل بإجراء مراجعات نهائية وتقديم مشروع القانون إلى جمهور أوسع من المتخصصين في مجال العدالة، في ورشة عمل المصادقة في فبراير 2022، والتي ستهدف إلى تأمين الدعم من المسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى لاعتماد القانون وتنفيذه رسميًا. وبمجرد اعتماد هذا القانون الجديد، سيوفر للممارسين المحليين والأجانب على حد سواء فهماً أفضل لأساليب وعمليات تبادل السنغال للأدلة والاستخبارات مع البلدان الأخرى، مما يسهم بدوره في تحسين التعاون القضائي في المنطقة وخارجها. ومن شأنه أيضاً أن يضع السنغال في موقع قيادي في غرب أفريقيا من حيث إنشاء إطار قانوني حديث وفعال لمكافحة الجريمة عبر الوطنية.

الخطط في إطار هذه المبادرة

المؤتمر الوزاري الإقليمي للبحيرات الكبرى المعني بتعزيز التعاون القضائي

يأمل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون في التعاون مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ومكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة للبحيرات الكبرى في كينشاسا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) لرعاية اجتماع تقني ومؤتمر وزاري في يونيو 2022 بهدف اعتماد قائمة من الالتزامات لتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في المنطقة. تستند الالتزامات إلى الممارسات الجيدة للسلطات المركزية في المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون والتعليقات التي

جمعها المعهد خلال البرامج الثنائية والإقليمية مع الممارسين والخبراء في مكتب الشؤون الدولية التابع لوزارة العدل الأمريكية والسلطة المركزية في المملكة المتحدة.

وسيكون من الأهداف الإضافية للمؤتمر اعتماد مبادئ توجيهية إجرائية نموذجية للمساعدة القانونية المتبادلة تسترشد بها الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في وضع استراتيجياتها الخاصة بكل بلد. وسيسعى المؤتمر أيضا إلى تحديد الخطوات التالية ذات الأولوية لضمان تنفيذ الالتزامات، مثل إنشاء مجموعات عمل وخطط عمل وطنية. لا تزال شبكة التعاون القضائي للبحيرات الكبرى التابعة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى شريكًا رئيسيًا للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون للعمل من خلال ورش عمل بناء القدرات والتوجيه الفني للإصلاح التشريعي والمساعدة الموجهة المماثلة.

المبادرات الأساسية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون

مبادرة تحقيقات

تبني مبادرة التحقيقات قدرات المحققين وغيرهم من ممارسي إنفاذ القانون على جمع وإعداد المعلومات الاستخباراتية والأدلة في المضمارين المادي والرقمي/ الإلكتروني لبناء قضايا قوية ضد الجهات الفاعلة الإرهابية. تدعم المبادرة تنفيذ توصيات المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بشأن استخدام وحماية المعلومات الاستخباراتية في التحقيقات والملاحقات القضائية التي يقودها قطاع العدالة الجنائية والقائمة على سيادة القانون، والتي توضح الممارسة الجيدة 6 من مذكرة الرباط بشأن الممارسات الجيدة لممارسة فعالة لمكافحة الإرهاب في قطاع العدالة الجنائية (مذكرة الرباط)، وكذلك توصيات أبوجا بشأن جمع الأدلة واستخدامها وتبادلها لأغراض الملاحقة القضائية الجنائية للمشتبه في كونهم إرهابيين (توصيات أبوجا). كما تدعم مبادرة التحقيقات الإجراءات التي دعا إليها قرار مجلس الأمن رقم 2396 لتعزيز التعاون الدولي في مجال التحقيق في قضايا مكافحة الإرهاب.

المرحلة الأولى: بناء القدرات في مجال التحقيق في مكافحة الإرهاب في صوماليلاند الذي تقوده الاستخبارات وتستند إلى الأدلة

في فبراير 2021، نفذ المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون المرحلة الأولى من بناء القدرات في مجال التحقيق في مكافحة الإرهاب في صوماليلاند، وهو بناء متعدد الوكالات وقائم على المعلومات الاستخباراتية وعلى الأدلة. وبقيادة فيليب تاكر، كبير مستشاري التحقيقات في المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون (وهو موظف منتدب من المملكة المتحدة) وبتمويل كبير من حكومة المملكة المتحدة، ضمت هذه الوحدة التي تستغرق 10 أيام 41 ممارساً من الشرطة والجيش وخفر السواحل والسجون ودائرة الهجرة.

وركز المنهج الدراسي على تعزيز المهارات العملية والعمليات اللازمة للتعاون القضائي الدولي، وجمع الأدلة والمعلومات الاستخبارية بالتوازي، وتطبيق القانون من قبل الممارسين، وإدارة المخاطر، وإدارة مسرح الجريمة، والتحقيق الممنهج، وبناء العلاقة خلال مقابلات الاستجواب. وكانت ردود الفعل إيجابية للغاية، حيث أشاد المشاركون بالنهج متعدد الوكالات وتعهدوا بالعمل بشكل أوثق في المستقبل وتبادل المعلومات الاستخباراتية بسهولة أكبر بين جميع المنظمات المهتمة.

"في فبراير 2021، نفذ المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون المرحلة الأولى من بناء القدرات في مجال التحقيق في مكافحة الإرهاب في صوماليلاند".

المرحلة الثانية: وضع استراتيجية لمكافحة الإرهاب وبناء القدرات في مجال التحقيقات متعددة الوكالات في ملاوي

يأمل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون في تكرار نجاح برنامج صوماليلاند في عام 2022 مع دورة ثانية مدتها أسبوعين للمحققين، هذه المرة في ملاوي. وسيستمر البرنامج، الذي سيدعمه تمويل من حكومة المملكة المتحدة، في التركيز على تنفيذ مذكرة الرباط وتوصيات أبوجا الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، وسيستقطب حوالي 40 ممارساً من الشرطة وقوات الدفاع ودائرة الاستخبارات ودائرة الهجرة والسجون وسلطات التحقيقات المالية.

ومن المقرر، على غرار برنامج صوماليلاند، أن يركز منهج ورشة العمل في ملاوي على توسيع نطاق فهم المشاركين للتهديد الإرهابي الذي تواجهه ملاوي، ووضع الخطوط العريضة لاستراتيجية لمكافحة الإرهاب من أجل التصدي لذلك التهديد، وتعزيز مهارات المشاركين ومعارفهم للتحقيق في الإرهاب، مع التشديد على أهمية اعتبارات حقوق الإنسان وسيادة القانون. ويأمل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون على وجه الخصوص في الأخذ بأساليب لتقييم وإدارة التهديدات والضعف والمخاطر، ودراسة هياكل التعاون بين الوكالات، وبناء العلاقة خلال مقابلات الاستجواب، واستكشاف تقنيات التحقيق الموازية.

"ومن المقرر، على غرار برنامج صوماليلاند، أن يركز منهج ورشة العمل في ملاوي على توسيع نطاق فهم المشاركين للتهديد الإرهابي الذي تواجهه ملاوي".

المبادرات الأساسية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون

مبادرة بناء القدرات القضائية

تتضمن مبادرة بناء القدرات القضائية، وهي من أقدم المبادرات الأساسية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون وأكثرها تنوعًا، مجموعة متنوعة من الأنشطة التي يدعمها المعهد من خلالها الجهات الفاعلة القضائية أثناء تعاملها مع قضايا الإرهاب ضمن إطار سيادة القانون، اعتمادًا على مذكرة لاهاي بشأن الممارسات الجيدة للسلطة القضائية عند الفصل في جرائم الإرهاب، وتوصيات غليون الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بشأن استخدام التدابير الإدارية القائمة على سيادة القانون في سياق مكافحة الإرهاب ، ومذكرة المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بشأن نهج العدالة الجنائية للروابط بين الإرهاب والجرائم الدولية الأساسية، وجرائم العنف الجنسي والجنساني، والاتجار بالبشر، وتهريب المهاجرين والرق والجرائم ضد الأطفال، والأدوات والوثائق التوجيهية الأخرى ذات الصلة الصادرة عن المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون والأمم المتحدة.

ويضطلع الممارسون في مجال العدالة الجنائية – القضاة، وقضاة التحقيق، والمدعون العامون، ومحامو الدفاع، وجهات إنفاذ القانون – بدور محوري في إجراء التحقيقات في إطار سيادة القانون والمحاكمات العادلة، وعن طريق تشجيع المقاضاة العادلة والقائمة على الأدلة، وضمان حماية حقوق المتهمين، وإصدار أحكام نافذة. في إطار مبادرة بناء القدرات القضائية، تعمل الوحدة البرامجية بالتعاون مع الممارسين والمانحين والمنظمات الشريكة لتصميم وتنفيذ برامج مخصصة في منطقة الساحل والقرن الأفريقي وشرق وغرب إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب وجنوب شرق آسيا. وهذه التبادلات بين الأقران، التي تقدم بدعم من جهات مانحة مثل الاتحاد الأوروبي وحكومات ألمانيا وتركيا وسويسرا وكندا والولايات المتحدة، وغالباً بالتعاون مع شركاء إقليميين ودوليين، تزود الأخصائيين الممارسين في مجال العدالة بالمهارات التقنية اللازمة لمتابعة القضايا وإدارتها والتنقل على نحو يتسم بالكفاءة والنزاهة والاستقلالية، في مجال شديد الحساسية ويتأثر بالمخاوف السياسية والأمنية.

تنفيذ توصيات غليون الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بشأن استخدام الإجراءات الإدارية المستندة إلى سيادة القانون في سياق مكافحة الإرهاب

في مارس ويونيو وأكتوبر 2021، عقد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون والمركز الدولي لمكافحة الإرهاب سلسلة من ورش العمل عبر الإنترنت حول تطبيق التدابير الإدارية في سياق مكافحة الإرهاب وإطار سيادة القانون. جمعت ورش العمل هذه، بدعم من حكومة سويسرا، بين أخصائيين ممارسين من غرب وشرق أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب وجنوب شرق آسيا لمناقشة توصيات غليون الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بشأن استخدام التدابير الإدارية القائمة على سيادة القانون في سياق مكافحة الإرهاب.

وتناولت وحدات حلقة العمل عدداً من المسائل الهامة المتعلقة بتنفيذ التدابير الإدارية في سياق مكافحة الإرهاب، بما في ذلك شكل الإطار القانوني لاستخدام التدابير الإدارية، وكيفية تنظيم الرقابة على الاستخدام المشروع لهذه التدابير، وكيفية إنشاء آليات لتقييم المخاطر، وكيفية ضمان احترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان عند تنفيذ التدابير الإدارية واستخدامها في سياق مكافحة الإرهاب. واسترشد الأخصائيون الممارسون بستة أشرطة فيديو مسجلة مسبقًا ودليل تدريبي أعده المركز الدولي لمكافحة الإرهاب، ثم طبقوا المهارات المستفادة على دراستي حالة شاملتين في أربع جلسات عامة تفاعلية عبر الإنترنت.

الخطط في إطار هذه المبادرة

ورش عمل عبر الإنترنت للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون/المركز الدولي لمكافحة الإرهاب

بالشراكة مع المركز الدولي لمكافحة الإرهاب، يعتزم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون تقديم سلسلة من ورش العمل عبر الإنترنت في عام 2022 تركز على وضع حدّ للإفلات من العقاب على الجرائم الإرهابية، ومساءلة الإرهابيين عن المجموعة الكاملة من الجرائم التي ارتكبوها، ووضع منهجيات لإصلاح الضرر واستعادة الكرامة للضحايا ومنع ارتكاب هذه الجرائم الخطيرة في المستقبل. وستُعقد هذه السلسلة من ورش العمل، المعنونة باسم ورش عمل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بشأن نُهج العدالة الجنائية للروابط بين الإرهاب والجرائم الدولية الأساسية، وجرائم العنف الجنسي والجنساني، والاتجار بالبشر، وتهريب المهاجرين، والرق والجرائم المرتكبة ضد الأطفال (ورش عمل المساءلة)، في مارس (البلدان الناطقة بالإنكليزية في شرق أفريقيا)، ومايو (البلدان الناطقة بالفرنسية في غرب أفريقيا)، ويونيو (منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا).

وستسلط ورش العمل هذه الضوء على أن الأعمال الإرهابية يمكن أن تشكل جرائم دولية أساسية، مثل الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وستتناول المناقشات أيضاً الصلة بين جرائم العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين والرق، وكذلك الجرائم المرتكبة ضد الأطفال. والهدف من ذلك تشجيع الممارسين على النظر في مزايا وعيوب مقاضاة الإرهابيين المزعومين على المجموعة الكاملة من الجرائم التي ارتكبوها، دون أن يقتصر ذلك على قانون مكافحة الإرهاب المحلي.

ورشة العمل المشتركة بين المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن التعجيل باستعراض القضايا والحدّ من الاحتجاز السابق للمحاكمة على الجرائم الإرهابية من خلال تكنولوجيا الوصول عن بعد

وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يُصمم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مشروعًا تجريبيًا لاستخدام التكنولوجيا عن بُعد لربط المدعين العامين في قضايا الإرهاب ومحامي الدفاع في عاصمة النيجر بالمشتبه بهم المحتجزين في المناطق النائية، بهدف السماح للمدعين العامين بتقييم الأدلة والاستماع إلى المتهمين قبل الإذن بالمقاضاة والأمر باحتجازهم ونقلهم إلى نيامي.

سينظم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ورشة عمل في يوليو 2022 في نيامي لعقد اجتماع لمجموعة من قطاع العدل والجهات الفاعلة في مجال التكنولوجيا الفائقة لتقييم شرعية وجدوى هذا المشروع التجريبي. وستكون الأهداف إجراء تقييم مفصل للإطار القانوني الوطني للإجراءات الجنائية المتعلقة بقضايا الإرهاب، وتحديد فرص إدخال أدوات الوصول عن بعد، ودراسة احتياجات النيجر من الدعم التكنولوجي، ومن ثمّ إدراج النتائج في خارطة الطريق للمشروع التجريبي.

من شأن إدخال تكنولوجيا الوصول عن بعد في مرحلة ما قبل المحاكمة أن يتيح للمشتبه فيهم إمكانية الحصول في أبكر وقت على المشورة القانونية، وتخفيض التكاليف المرتبطة بالنقل من المناطق النائية إلى العاصمة، والحد من الاحتجاز غير الضروري قبل المحاكمة، والتقليل إلى أدنى حد من الإحباط والحرمان والضعف المرتبطين بالاحتجاز المطول قبل المحاكمة وإسقاط التهم في نهاية المطاف.

الأمل هو أنه في حالة نجاح هذا المشروع التجريبي، يمكن تمديده إلى مراحل أخرى من الإجراءات الجنائية في النيجر وفي النهاية إلى دول أخرى في غرب إفريقيا، للمساعدة في معالجة قضايا مثل المسافات الشاسعة بين السجون والمحاكم المركزية، ومحدودية الوصول إلى محامي الدفاع في المناطق النائية، والتكاليف والمخاطر الأمنية المرتبطة بالنقل، وكذلك القضايا المعلقة المتعلقة باستمرارية العمليات خلال الأزمات كما هو الحال مع قيود السفر، في جائحة كوفيد19-.

الحد من الاحتجاز السابق للمحاكمة في سياق سيادة القانون

كما تلقى المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون تمويلاً من حكومة ألمانيا لمشروع جديد يهدف إلى الحد من الاحتجاز المفرط والمطول قبل المحاكمة وبالتالي معالجة آثاره السلبية، بما في ذلك انتهاك الحقوق الإجرائية ومخاطر التطرف في السجن. في حلقة عمل من المقرر عقدها في أكتوبر 2022، سيجمع المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ما يصل إلى 45 محققًا ومدعيًا عامًا وقضاة وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين من بنن والكاميرون وكوت ديفوار والنيجر والسنغال وتوغو في كوتونو، وبنن.

تهدف ورشة العمل إلى زيادة قدرة الجهات الفاعلة في قطاع العدالة على تحديد واستخدام التدابير غير الاحتجازية بطريقة تحترم الحقوق الإجرائية للمدعى عليهم مع الاستمرار في حماية الحق العام.

ويهدف المشروع أيضاً إلى التقليل إلى أدنى حد من عدد المعتقلين المودعين في الحبس الاحتياطي؛ واستكشاف بدائل للملاحقة القضائية والحبس؛ وتحسين معاملة المعتقلين الذين من الضروري احتجازهم؛ وتعزيز قدرات المشاركين على استخدام نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء الاحتجاز السابق للمحاكمة.

المبادرات الأساسية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون

مبادرة قضاء الأحداث

تدعم مبادرة قضاء الأحداث تنفيذ مذكرة نوشاتيل الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بشأن الممارسات الجيدة لقضاء الأحداث في سياق مكافحة الإرهاب من خلال بناء القدرات الإقليمية والقطاعية وتطوير أدوات تخدم الأخصائيين الممارسين الذين يتعاملون مع قضايا الأحداث. يفخر المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بأنه أدى دورًا رئيسيًا في تطوير هذه الممارسات الجيدة المهمة ولا يزال منفذًا رائدًا، ويعمل مع ممارسي العدالة الجنائية على المستويات الوطنية والإقليمية والقطاعية ويتمتع بسمعة دولية متزايدة من حيث الخبرة في هذا الشأن.

ورشة العمل الثانية لبناء قدرات الممارسين الإثيوبيين

بعد أول ورشة عمل ناجحة لإثيوبيا في إطار مبادرة قضاء الأحداث للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ، في 9-11 ديسمبر 2020، عقد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ورشة عمل ثانية على المستوى الوطني في 6-7 أبريل 2021. جمعت ورشة العمل، التي تم تقديمها باستخدام نموذج تدريب هجين تضمن عناصر تدريبية عبر الإنترنت وعبر الحضور شخصياً، 16 أخصائياً ممارسًا، من بينهم المدعون العامون والمحامون العامون والقضاة ومسؤولو الإصلاحيات وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة، جنبًا إلى جنب مع المستشار القانوني المقيم لمكتب التطوير والمساعدة والتدريب للمدعين العامين في الخارج (OPDAT) التابع لوزارة العدل الأمريكية وغيرهم من المهنيين من السفارة الأمريكية في إثيوبيا.

وتمثلت الأهداف الرئيسية لورشة العمل في زيادة تعزيز مهارات الأخصائيين الممارسين رفيعي المستوى وتعاونهم لضمان تحقيق العدالة للأطفال في سياق مكافحة الإرهاب ووضع الصيغة النهائية لمشروع التوصيات الشاملة لعدة قطاعات المقدمة خلال ورشة العمل الأولى في ديسمبر 2020. صمم التدريب لإثيوبيا، بناءً على إطار القواعد والمعايير الدولية بشأن حقوق الطفل والممارسات الجيدة المنصوص عليها في مذكرة نيوشاتل بشأن الممارسات الجيدة لقضاء الأحداث في سياق مكافحة الإرهاب.

ورش عمل لبناء القدرات على الصعيد الوطني في النيجر

بناءً على خبرته وقيادته في توفير بناء القدرات شخصيًا وعبر الإنترنت في مجال قضاء الأحداث، على المستويين الإقليمي والوطني، عقد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ورشتي عمل على المستوى الوطني بناءً على طلب المسؤولين النيجيريين. جمعت ورشة العمل الأولى، التي تم تقديمها عبر الإنترنت في يوليو 2021 بسبب القيود المستمرة التي فرضها وباء كوفيد19-، 25 أخصائياً ممارسًا بما فيهم المحققون والمدعون العامون والقضاة ومسؤولو السجون وممثلو المدرسة الوطنية للتدريب القضائي في النيجر ومسؤولون من مركز العبور والإحالة للقصر وأخصائيون اجتماعيون وجهات فاعلة أخرى ذات صلة.

بعد تخفيف قيود السفر الخاصة بكورونا، استضاف المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بنجاح ورشة العمل الثانية بالحضور شخصيًا في ديسمبر 2021، بتمويل من حكومة الولايات المتحدة ودعم تقني من السفارة الأمريكية في النيجر، سيما المستشار القانوني المقيم لمكتب التطوير والمساعدة والتدريب للمدعين العامين في الخارج (OPDAT) التابع لوزارة العدل الأمريكية. وكان الهدف من التدريب بناء مهارات الأخصائيين الممارسين من أجل التصدي بنجاح للمسائل المتعلقة بإعادة تأهيل الأطفال المتأثرين بالإرهاب وإعادة إدماجهم، وتشجيع التعاون بين الجهات الفاعلة، ووضع خطة عمل تتألف من قائمة من التوصيات الشاملة لعدة قطاعات للتعامل مع الأطفال في سياق مكافحة الإرهاب.

خلال ورشة العمل الثانية، نسق المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مع السلطات المحلية للقيام بزيارة ميدانية إلى مركز العبور والإحالة للقاصرين، والتي

شاهدها جميع المشاركين تقريبًا لأول مرة. عرّف المدير الإقليمي لحماية الطفل في نيامي الحضور بالمركز وسلط الضوء على ملف الأطفال والأنشطة التي يقدمها المركز والتحديات التي يواجهونها.

وفي نهاية ورشة العمل، أكمل المشاركون وضع التوصيات الشاملة لعدة قطاعات للتعامل مع الأطفال في سياق مكافحة الإرهاب التي كانوا قد شرعوا في وضعها في ورشة العمل الأولى. وتتألف التوصيات من توجيهات عملية للأخصائيين الممارسين بشأن الكيفية التي يمكنهم بها ضمان حقوق الأطفال المشتبه في ارتكابهم جرائم ذات صلة بالإرهاب بموارد أقل ودون تغيير القانون القائم. وتتضمن أيضاً فرعاً من التوصيات الموجهة إلى حكومة النيجر. وضمن ورشة العمل الثانية هذه، وضع المشاركون خارطة طريق واضحة لتحقيق تغييرات مستدامة في الممارسات الحالية للتعامل مع الأطفال المتورطين في الإرهاب.

الإطلاق العام لملاحظات قضاء الأحداث من قبل الممارسين الصادرة عن المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون

في فبراير 2022، يستضيف المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون إطلاقًا افتراضيًا لمدة يومين لملاحظات قضاء الأحداث للممارسين الخاصة بالمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون لتقديم الملاحظات للممارسين في جميع أنحاء العالم ودعوة مجموعة متميزة ومتنوعة من الخبراء المتخصصين للتعليق على المذكرات والمبادئ التي وردت بها.

تقوم ملاحظات الأخصائيين الممارسين، التي أعدت بدعم من حكومة الولايات المتحدة، بتوجيه المدعين العامين والقضاة والمحققين ومحامي الدفاع ومسؤولي الاحتجاز في إدارة الأطفال المتورطين في قضايا الإرهاب والتعامل معهم على نحو خاص، وتنفيذ مذكرة نيوشاتل بشأن الممارسات الجيدة لقضاء الأحداث في سياق مكافحة الإرهاب.

الخطط في إطار هذه المبادرة

مع توسع ملف المعهد الدولي للعدالة وسيادة دوره القيادي في قضاء الأحداث، تسعى المزيد من المنظمات إلى الحصول على خبرتنا في التعامل مع الأحداث الإقليمية والدولية. على سبيل المثال، يتطلع المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون إلى دور متحدث في الاجتماع العام للفريق العامل لمنطقة غرب أفريقيا (WA) في أكرا، غانا في يوليو 2022 لمناقشة جهوده في مجال قضاء الأحداث في سياق مكافحة الإرهاب بمشاركة أخصائيين ممارسين من غرب أفريقيا لتنفيذ مذكرة نيوشاتيل الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب.

كما طلبت وزارة العدل الأمريكية/مكتب التطوير والمساعدة والتدريب للمدعين العامين في الخارج (OPDAT) في بوركينا فاسو الشراكة مع المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون لتنظيم وتنفيذ ورشة عمل بحضور شخصي للمشاركين في بوركينا فاسو لمساعدتهم على التعامل بفعالية مع الأطفال المتضررين من الإرهاب.

المبادرات الأساسية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون

مبادرة إدارة السجون

يمكن أن تكون السجون أرضا خصبة للتطرف المفضي إلى عنف الأفراد المحرومين، سيما عندما يحتجزون المقاتلين العائدين والمتطرفين العنيفين. وترتفع المخاطر على وجه الخصوص في السجون التي تعاني من ضعف عمليات الإدارة وضعف الرقابة.

دعمًا لتنفيذ توصيات إدارة السجون الصادرة عن المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون لمكافحة التطرف في السجون ومعالجته (المشار إليها فيما يلي باسم توصيات إدارة السجون الصادرة عن المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون) والممارسات الجيدة ذات الصلة الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب وغيرها من الأدوات، عمل المعهد مع الممارسين لتعزيز أنظمة التصنيف وبرامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج القائمة على سيادة القانون للمتطرفين العنيفين واستراتيجيات إدارة السجون الفعالة للحد من المزيد من التطرف.

أطلق المعهد الدولي للعدالة و سيادة القانون مبادرته لإدارة السجون في اجتماع للخبراء عام 2015 عمل خلاله حراس السجون ومديرو السجون وصانعو السياسات ومديرو البرامج على وضع مجموعة من التوصيات لمواجهة التطرف داخل السجون والتصدي له. شكلت توصيات مبادرة المعهد الدولي للعدالة و سيادة القانون لإدارة السجون أساساً لعمل المعهد في هذا المجال، حيث نفذت ست عشرة توصية عبر خمسة أقسام شملت العمليات والإدارة والتنظيم؛ والفرز والتقييم والتصنيف وإدارة الحالة؛ والانضباط والمساءلة؛ والأمن والاستخبارات؛ والبرامج والرعاية اللاحقة.

كما تدعم مبادرة إدارة السجون تنفيذ مذكرة روما بشأن الممارسات الجيدة لإعادة تأهيل وإعادة دمج المجرمين المتطرفين العنيفين والإجراءات التي نص عليها قرارا مجلس الأمن 2178 و2396، والتدابير الرامية إلى الحفاظ على بيئة آمنة وإنسانية والمساعدة في معالجة التطرف المؤدي إلى العنف وتجنيد الإرهابيين داخل السجون. وتشمل الأدوات الأخرى المدمجة في المناهج التدريبية دليل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن الإدارة الفعالة للسجناء المتطرفين العنيفين ، ومسارات العمل التكميلية التي أعدها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومجلس أوروبا، مع التركيز على المجالات المهمة مثل استخبارات السجون وحماية الاستخبارات البشرية HUMINT داخل السجون، وتوظيف واستخدام المخبرين، وكذلك التركيز على فوائد النهج متعددة الوكالات لاستخبارات السجون. وحظيت ورش العمل التي نفذت في إطار هذه المبادرة بدعم سخي من حكومتي المغرب والولايات المتحدة.

اجتماعات الخبراء بشأن بناء القدرات المتخصصة في مجال مكافحة الإرهاب وبرنامج تدريب المدربين

في أبريل ويونيو 2021، وبدعم من حكومة فرنسا، عقد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون اجتماعات خبراء كجزء من مشروع مهم لإعداد برنامج متخصص لبناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب وتدريب المدربين على تقييم مخاطر المتطرفين العنيفين والمجرمين الإرهابيين. وركز البرنامج على بناء قدرات موظفي السجون وعلى الكيفية التي تجعل قييم المخاطر والاحتياجات مفيدا في إدارة شؤون نزلاء السجون من المجرمين المتطرفين العنيفين والإرهابيين. وبالتركيز على الممارسات الجيدة في مجال تقييم المخاطر، تناول البرنامج مختلف أدوات تقييم المخاطر المتاحة وكيفية تطوير هذه الأدوات وتكييفها وتنفيذها.

nflit libyen et ses répercussions
liennes
l'Extrémisme violent et le
Terrorisme et son plan
d'action 2018 - 2020
Lenovo

Ali YOUSSOUF
TCHAD

المبادرات الأساسية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون

مبادرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين

تعمل مبادرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين مع واضعي السياسات والممارسين على الصعيدين المحلي والوطني لاعتماد وتنفيذ سياسات وطنية متماسكة تعزز النهج المشترك بين الوكالات لإعادة تأهيل المقاتلين الإرهابيين وإعادة إدماجهم. وتساعد المبادرة على تنفيذ مذكرة لاهاي- مراكش بشأن الممارسات الجيدة لاستجابة أكثر فعالية لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب ، وكذلك قرار مجلس الأمن 2178.

على الرغم من إطلاق المشروع في عام 2015 للتركيز على المقاتلين الإرهابيين الأجانب، أولئك المقاتلين الذين جاءوا من دول أخرى للقتال، فإن المشروع تمحور حوله الاستجابة لتطور التهديد العالمي، وتحول إلى التركيز على المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين، أو أولئك المقاتلين الذين عادوا من مناطق النزاع إلى بلدانهم الأصلية. وفي إطار هذه المبادرة، قاد المعهد، بدعم من حكومة هولندا، برنامجاً هاماً متعدد المراحل لمساعدة حكومتي تشاد ومالي على تكييف مذكرة لاهاي - مراكش مع سياقات الأمن القومي لكل منهما. وقد دعمت مشاريع أخرى في إطار هذه المبادرة الإجراءات الواردة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتنفيذ الممارسات الجيدة للمنتدى العالمي لمكافحة

الإرهاب بشأن مواجهة التحدي المتمثل في عودة عائلات المقاتلين الإرهابيين الأجانب. واختتم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون عمله مع تشاد ومالي ولا يزال ملتزماً بمساعدة البلدين في جهودهما لإدراج برامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج للمقاتلين الإرهابيين في استراتيجياتهما الوطنية لمكافحة التطرف العنيف.

مبادرات ومسارات عمل أخرى للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون

بالإضافة إلى الأنشطة المنفذة في إطار المبادرات الأساسية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، في عام 2021، قامت الوحدة البرامجية أيضًا بتصميم وتنفيذ اجتماعات بناء القدرات واجتماعات الخبراء في إطار مجموعة من المبادرات ومسارات العمل المستقلة.

مبادرات ومسارات أنشطة عمل المعهد الأخرى

الأدلة الميدانية (أدلة ساحة المعركة)

قد يكون جمع وتحليل وتبادل واستخدام الأدلة الميدانية - المواد والمعلومات التي جمعتها القوات العسكرية - معقداً وصعباً، ومع ذلك يمكن أن تكون هذه المواد فعالة فيما يتعلق بمساءلة أولئك الذين يرتكبون أعمالًا إرهابية أو يدعمون المنظمات الإرهابية من خلال إخضاعهم للتحقيقات الجنائية المدنية وملاحقتهم قضائياً.

منذ عام 2019، قاد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون وبتمويل من حكومة الولايات المتحدة، الجهود المبذولة لتعزيز تنفيذ المبادئ التوجيهية غير الملزمة بشأن استخدام الأدلة الميدانية في الإجراءات الجنائية المدنية تالتي وضعتها وزارة الخارجية والعدل والدفاع الأمريكية استجابةً لمخاوف الدول الشريكة فيما يتعلق بجمع وتبادل وتحليل وتقديم مثل هذه الأدلة في قضايا الإرهاب. عُرضت المبادئ التوجيهية في الورشة العالمية بشأن الأدلة الميدانية التي قدمها المعهد الدولي للعدالة و سيادة القانون عام 2019. كما أدمج المعهد الدولي للعدالة و سيادة القانون في عمله المبادئ التوجيهية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة بشأن الأدلة العسكرية.

على هامش الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، عقد حدث جانبي حول أدلة ساحة المعركة ونهج العدالة الجنائية لمكافحة الإرهاب

في 29 سبتمبر 2021، على هامش الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، عقد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون حدثًا جانبيًا عبر الإنترنت حول أدلة ساحة المعركة ونهج العدالة الجنائية لمكافحة الإرهاب، شارك في استضافته مكتب مكافحة الإرهاب التابع لوزارة الخارجية الأمريكية. وفي المجموع، قام 140 من الممارسين وواضعي السياسات وممثلي المجتمع المدني بتسجيل الدخول من 35 بلداً مختلفا للمشاركة.

وتضمن الحدث الإلكتروني عروضاً قدمها كبار المسؤولين عن السياسات من وزارة الخارجية ووزارة العدل في الولايات المتحدة، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والاتحاد الأوروبي. وناقش هؤلاء المتحدثون التطورات الأخيرة في جمع الأدلة الميدانية واستغلالها وتبادلها على الصعيد الدولي واستخدامها في المحكمة لمقاضاة الأفراد الذين ارتكبوا جرائم إرهابية أو جرائم أخرى. كما تبادل كبار المدعين العامين من ألمانيا وكوسوفو والنيجر تجاربهم الخاصة في استخدام الأدلة الميدانية في إجراءات العدالة الجنائية المدنية، وحددوا المزيد من التحسينات اللازمة لمواجهة التحديات الملحة.

وسلط الحدث الجانبي الضوء على الأهمية المستمرة للأدلة الميدانية والدور الأساسي الذي تؤديه مكافحة الإرهاب الفعالة القائمة على سيادة القانون في السلام والأمن الدوليين.

الخطط في إطار مسار العمل هذا

من الآن فصاعدًا، لا تهدف الاستراتيجية الشاملة للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون لمسار عمل أدلة ساحة المعركة إلى تحسين تقدير الممارسين لقيمة التعليم الأساسي فحسب، بل تهدف أيضًا إلى تحديد ومعالجة فجوات محددة في القدرات عبر "دورة حياة" التعليم الأساسي والمهني بأكملها لجمع وحفظ المواد والاستغلال والتحليل، ومشاركة كل من الوكالات المحلية والدولية والاستخدام في قاعة المحكمة على نحو خاص وليس حصري. ولتحقيق هذه الغاية، سيعقد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون سلسلة من حوارات اتجاهات أدلة ساحة المعركة لتحديد نطاق إما كيفية تعامل البلدان داخل منطقة معينة حاليًا مع القضايا عبر دورة الحياة تلك، أو من منظور آخر، كيفية التعامل مع قضايا معينة عبر مجموعة من المناطق الجغرافية. وسيركز كل برنامج إقليمي على الخطوات الأوثق صلة بالبلدان المعنية، استنادا إلى السياق الإقليمي، ومعرفته بالأدلة الميدانية، ومستوى القدرات التقنية، وفرص الجمع والاستخدام. ستحدد هذه الحوارات مجالات التحسين ذات الأولوية العالية لورش العمل الفنية من أجل متابعة أكثر تركيزًا.

في سبتمبر 2022، سيعقد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون اجتماعًا في مالطا بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومؤسسات متعددة الأطراف مختارة بشأن أدلة ساحة المعركة التي جمعت من أفغانستان وما بعدها. وسيكون الغرض من الاجتماع (1) البدء في تقييم أكثر الآليات فعالية لمشاركة واستخدام أدلة ساحة المعركة التي جمعت بشكل قانوني في أفغانستان لدعم إنفاذ القانون ونتائج العدالة الجنائية المدنية الأخرى كجزء من نهج شامل لمكافحة الإرهاب؛ و (2) تقييم مدى أهمية الدروس المكتسبة خلال السنوات العشرين الماضية من الخبرة في أفغانستان وأماكن أخرى، سيما في سياق العراق وسورية، يجب أن تفيد في كيفية جمع أدلة ساحة المعركة وتخزينها واستغلالها ومشاركتها واستخدامها في مجموعة من السياقات المستقبلية. نخطط للمتابعة مع حوار الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في وقت لاحق من عام 2022.

مبادرات ومسارات أنشطة عمل المعهد الأخرى

مبادرة مكافحة التطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية أو عرقية

يُستخدم مصطلح التطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية أو عرقية لوصف العنف أو التخطيط للعنف الذي يرتكبه أفراد أو جماعات يروجون للعنف أو يمارسونه باسم الدفاع عن هويتهم العرقية أو القومية المتصورة، مع التركيز على العرق والثقافة والدين والأصل القومي. وهذا يشمل العنف أو التخطيط لاستهداف الأقليات اليهودية أو المسلمة أو العرقية والأفراد المثليين، والحكومات، وغيرهم من الأعداء المتصورين. على الرغم من الإشارة في كثير من الأحيان إلى التطرف اليميني المتطرف أو الإرهاب اليميني المتطرف، فإن التطرف العنيف القائم على الدوافع العنصرية أو العرقية يشمل التطرف من جميع النقاط على الطيف السياسي.

تشكل التطرف العنيف القائم على الدوافع العرقية أو العنصرية تهديدًا وشيكاً للحكومات والمجتمعات في جميع أنحاء العالم، كما يتضح من الهجمات المميتة التي نفذتها الجهات الفاعلة في التطرف العنيف القائم على الدوافع العرقية أو العنصرية في السنوات الأخيرة في مجموعة من البلدان. تتزايد الروابط عبر الوطنية بين أفراد وجماعات التطرف العنيف القائم على الدوافع العنصرية أو العرقية في جميع أنحاء العالم، حيث تقوم الجهات الفاعلة في التطرف العنيف القائم على الدوافع العرقية أو العنصرية بالتجنيد والتخطيط للهجمات وجمع الأموال وتبادل التدريب التكتيكي، وتبادل تعليمات صنع الأسلحة وارتكاب أنشطة إجرامية أخرى عبر الحدود، غالبًا في الفضاء عبر الإنترنت. وكثيراً ما تنفذ الهجمات أيضاً جهات فاعلة منفردة، دون أن تكون لها صلات مباشرة بجماعات أكبر. ويشكل هذا البعد عبر الوطني المتزايد للتهديد تحديات ذات طبيعة خاصة للحكومات. ومما يثير القلق بالمثل التقارير الواردة عن أفراد التطرف العنيف القائم على الدوافع العرقية أو العنصرية الذين يسافرون إلى الخارج للتدريب على الانخراط في التطرف العنيف القائم على الدوافع العرقية أو العنصرية، ومعظمهم في أوروبا وكندا وأستراليا ونيوزيلندا، وومن يمارسون التطرف العنيف القائم على الدوافع العرقية أو العنصرية الذين يشاركون في نزاع مسلح.

اجتماع الخبراء الثالث للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون عبر الإنترنت بشأن مكافحة التطرف العنيف القائم على الدوافع العنصرية أو العرقية

في 9-10 مارس 2021، عقد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون اجتماعه الثالث للخبراء عبر الإنترنت بشأن مكافحة التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية، بدعم من حكومتي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وضم هذا الاجتماع الثالث للخبراء عبر الإنترنت 36 ممارساً وخبيراً متخصصاً، من بينهم مدعون عامون ومحققون وصانعو سياسات من 16 بلداً، فضلاً عن ممثلين عن 9 مؤسسات دولية ومتعددة الأطراف.

على مدار جلستين، استعرض الممارسون والخبراء بالتفصيل مسودة دليل الممارسين في مجال العدالة الجنائية لمعالجة التطرف العنيف القائم على الدوافع العنصرية أو العرقية. وناقش المشاركون السياق التاريخي والآفاق الحالية للتطرف العنيف القائم على الدوافع العرقية أو العنصرية، فضلاً عن الأدوات المتاحة للممارسين ومقرري السياسات للتصدي لهذه التهديدات بفعالية وبما يتماشى مع سيادة القانون. وقدموا رؤى ثاقبة وقيّمة، بناءً على خبرتهم المهنية المباشرة، والتي ساعدت في تشكيل النسخة النهائية من دليل الممارسين والممارسات الجيدة التي تضمنها.

دليل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون للأخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية

في عام 2020، أطلق المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مبادرة جديدة بشأن التطرف العنيف القائم على الدوافع العنصرية أو العرقية عبر سلسلة من اجتماعات الخبراء عبر الإنترنت، بدعم من حكومتي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. استنادًا إلى الرؤى التي شاركها الممارسون والخبراء من 20 دولة ومؤسسة دولية في جميع أنحاء أمريكا الشمالية وأوروبا وخارجها في هذه الاجتماعات، قام المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بعد ذلك بوضع دليل الخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية لمعالجة التطرف العنيف القائم على الدوافع العنصرية أو العرقية ، والذي يوفر ممارسات جيدة ملموسة لكيفية معالجة الحكومات لتهديدات التطرف العنيف القائم على الدوافع العنصرية أو العرقية بفعالية وبما يتماشى مع سيادة القانون.

في 13-14 يوليو 2021، وبدعم من حكومتي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، قدم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون رسميًا دليل الأخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية

لمعالجة التطرف العنيف القائم على الدوافع العنصرية أو العرقية في حدث إطلاق عام افتراضي. وقام 115 من الممارسين وواضعي السياسات وممثلي المجتمع المدني بتسجيل الدخول من 30 بلداً مختلفاً للمشاركة في عملية الإطلاق. يمكن الوصول إلى الدليل على موقع المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والألمانية والروسية والإسبانية على https://bit.ly/3Md42QQ.

وتضمن حدث الإطلاق رفيع المستوى (13 يوليو)، المفتوح للجمهور، عروضا قدمها كبار المسؤولين من بعض البلدان المشاركة في وضع الدليل. تضمن حدث الأخصائيين الممارسين (14 يوليو) عروضاً قدمها الممارسون وكذلك منظمات المجتمع المدني المشاركة في معالجة تهديد التطرف العنيف القائم على الدوافع العنصرية أو العرقية. في كلا الحدثين، سلط المتحدثون الضوء على كيف سيكون الدليل موردًا قيمًا لكل من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية التي تعالج التطرف العنيف القائم على الدوافع العنصرية أو العرقية. قال الدكتور ماثيو ليفيت، زميل من مؤسسة فرومر - ويكسلر ومدير برنامج مكافحة الإرهاب والاستخبارات في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى: "يعدّ دليل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون حول التطرف العنيف القائم على الدوافع العنصرية أو العرقية إضافة مهمة ومتبصرة إلى الأدبيات الحالية حول التصدي الفعال لتهديدات التطرف العنيف القائم على الدوافع العرقية أو العنصرية". "يعد دليل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مكانًا ممتازًا للبدء في فهم الظواهر والتهديدات التي يشكلها التطرف العنيف القائم على الدوافع العنصرية أو العرقية وكيف يمكن للمجتمع الدولي معالجتها".

على هامش الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة عقد حدث جانبي بشأن مكافحة التهديد عبر الوطني للتطرف العنيف القائم على الدوافع العنصرية أو العرقية

في 23 سبتمبر 2021، استضاف المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، مع حكومتي السويد والولايات المتحدة، حدثًا جانبيًا عبر الإنترنت على هامش الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي المجموع، قام 138 من الممارسين وواضعي السياسات وممثلي المجتمع المدني بتسجيل الدخول من 47 بلداً مختلفا للمشاركة.

جمع الحدث الجانبي بشأن مكافحة التهديد عبر الوطني للتطرف العنيف القائم على الدوافع العنصرية أو العرقية فريق خبراء من كبار مسؤولي السياسات من حكومتي الولايات المتحدة والسويد ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. ناقش الفريق التطورات الأخيرة في التجنيد والدعاية والتآمر من قبل الجهات الفاعلة في التطرف العنيف القائم على الدوافع العرقية أو العنصرية والتحديات الرئيسية التي تواجهها الحكومات في العمل على مواجهة التهديدات عبر الوطنية العاجلة التي تشكلها هذه الأنشطة. سلط جميع كبار المسؤولين المشاركين الضوء على قيمة دليل الأخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية الصادر مؤخرًا عن المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون. كما أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية رسميًا عن إنشاء منتدى جديد لإنفاذ قانون مكافحة الإرهاب ليكون بمثابة مكان لكبار المسؤولين للمشاركة في الحوار والتنسيق بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك المتعلقة بالتعاون الدولي لمكافحة تهديدات التطرف العنيف القائم على الدوافع العنصرية أو العرقية.

الخطط في إطار مسار العمل هذا

لدعم تنفيذ الممارسات الجيدة الواردة في دليل الممارسين في مجال العدالة الجنائية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون وتعزيز قدرة البلدان على مواجهة تهديدات التطرف العنيف القائم على الدوافع العنصرية أو العرقية، سينفذ المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون نهجًا شاملاً يتضمن موائد مستديرة جغرافية وقطاعية ومواضيعية لتدريب الممارسين والتبادل المهني. وتتمثل الأهداف في تيسير تبادل المعلومات والخبرات بين ممارسي العدالة الجنائية وواضعي السياسات وتحسين قدرتهم على التصدي بفعالية لتهديدات التطرف العنيف القائم على الدوافع العرقية أو العنصرية والامتثال لسيادة القانون، وذلك من خلال أعمال الشرطة وإنفاذ القانون والملاحقة القضائية وإدارة السجون، مع التركيز على المشاركة مع المجتمع المدني وأصحاب المصلحة المعنيين في المجتمع المحلي وكذلك التعاون الدولي.

وفي أكتوبر 2022، سيعقد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون اجتماع مائدة مستديرة للأخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية بشأن معالجة أوجه الضعف إزاء التطرف العنيف القائم على الدوافع العنصرية أو العرقية أو المهينة (الإرهاب اليميني المتطرف) في لندن (المملكة المتحدة)، بدعم من حكومتي المملكة المتحدة والولايات المتحدة. في ديسمبر 2022، سنعقد مائدة مستديرة حول التطرف داخل صفوف أجهزة الأمن في كوبنهاغن. سيتعاون المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون أيضًا مع قادة مبادرة مجموعة أدوات المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب "REMVE" لاستضافة حدث جانبي حول استخدام المجموعة الكاملة من أدوات العدالة الجنائية لمكافحة التطرف العنيف القائم على الدوافع العنصرية أو العرقية على هامش الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في مدينة نيويورك.

IIJ CRIMINAL JUSTICE PRACTITIONER'S GUIDE
Addressing Racially or Ethnically Motivated Violent Extremism
A publication under the IIJ REMVE Initiative
The International Institute for Justice and the Rule of Law
GUIDE DE L'IIJ À L'USAGE DES PRATICIENS DE LA JUSTICE PÉNALE
Lutte contre l'extrémisme violent à motivation raciale ou ethnique
Une publication sous l'Initiative REMVE de l'IIJ
دليل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون للممارسين
في مجال العدالة الجنائية بشأن التصدي للتطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية REMVE
هذا الدليل نشر تباعا لمبادرة المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون لمكافحة التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية
GUÍA DEL IIJ PARA PROFESIONALES DE LA JUSTICIA PENAL
Abordar el extremismo violento motivación racial o étnica (REM
Una pu iniciat
РУКОВОДСТВО
Для специалистов-практиков в области уголовного правосудия по противодействию насильственному экстремизму на расовой или этнической почве
Публикация МИП в области Инициативы по Противодействию Насильственному Экстремизму на Расовой или Этнической почве
Международный Институт защиты Правосудия и Верховенства Права
IIJ LEITFADEN FÜR STRAFRECHTSPRAKTIKER
Bekämpfung von rassistisch oder ethnisch motiviertem gewalttätigem Extremismus
Eine Veröffentlichung der IIJ REMVE (Racially or Ethnically Motivated Violent Extremism) Initiative

مبادرات ومسارات أنشطة عمل المعهد الأخرى

تدخلات لمنع ومكافحة التطرف العنيف متعددة الجهات الفاعلة

قام المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بدور رائد في تطوير برنامج تدريبي يهدف إلى مساعدة البلدان والمجتمعات الشريكة على صياغة استراتيجيات متعددة الجهات الفاعلة ومتعددة القطاعات لمكافحة الإرهاب؛ أي نُهج لمنع ومكافحة التطرف العنيف التي لا تشارك فيها جهات إنفاذ القانون والجهات الفاعلة الحكومية الأخرى فحسب، بل أيضًا مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة غير الحكومية – الأخصائيون الاجتماعيون والصحيون والموجهون الدينيون وأفراد الأسرة ومنظمات المجتمع المدني - التي لا غنى عن مواهبها وشبكاتها الفريدة لمنع التطرف وكشفه.

لبدء هذا المشروع، في فبراير ويونيو 2020، عقد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ورشتي عمل لتطوير المناهج التدريبية ركزتا على أفضل السبل لتصميم وتنفيذ هذا النوع من برنامج التدخل متعدد التخصصات لمنع ومكافحة التطرف العنيف (P/CVE)، بما في ذلك كيفية مراعاة السياق السياسي والأمني والاجتماعي المحلي. استند المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون إلى التوصيات والتوجيهات والممارسات الجيدة التي وضعتها الأمم المتحدة والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من الهيئات متعددة الأطراف، واسترشد بتوصيات الخبراء في جلسات العمل لعام 2020، ووضع منهجًا تدريبيًا الأول من نوعه لمساعدة صانعي السياسات والمهنيين والممارسين في تصميم وتنفيذ هذا النوع من برامج منع ومكافحة التطرف العنيف متعددة الجهات الفاعلة. يعيد المنهج التذكير بمفهوم يقوم على أنه عندما تعمل مجموعة واسعة من المهنيين معًا لتحديد الأفراد المعرضين للخطر والتدخل، يمكن عندئذٍ منع التطرف والحدّ من العنف.

وبمجرد الانتهاء من مشروع المنهج، أدخله المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بشكل مؤقت في ورشتي عمل عبر الإنترنت. جمع الأول، في يناير 2021، 49 ممثلاً من الحكومات الوطنية وحكومات المقاطعات والمجتمع المدني في كينيا. بالإضافة إلى تدريس مسودة المنهج لأول مرة ومشاركة أهمية التدخلات متعددة الجهات الفاعلة في مجال منع ومكافحة التطرف العنيف مع الأخصائيين الكينيين، قدمت ورشة العمل تعليقات نقدية لتحسين المنهج قبل تسليمه إلى جماهير أكبر.

أما ورشة العمل الثانية عبر الإنترنت، حيث عقدت في مارس 2021 بالتعاون مع بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى سكوبية، فقد كررت نجاح ورشة العمل الكينية لـ 30 ممثلًا للحكومة الوطنية والبلدية والمجتمع المدني في شمال مقدونيا.

بعد دمج التعليقات من ورشتي العمل هاتين، أطلق المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون رسميًا منهجه لمنع ومكافحة التطرف العنيف في يونيو 2021 في حدث جانبي ناجح للغاية ممول من الاتحاد الأوروبي على هامش أسبوع الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. حضر أكثر من 100 من الأخصائيين الممارسين والممثلين في الخطوط الأمامية من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب والمنظمات الدولية والمجتمع المدني. المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون متحمس لفرص جديدة لمشاركة هذا المنهج مع جماهير أوسع في إطار مبادرة المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون لمعالجة الإرهاب المحلي في الأسابيع والأشهر القادمة.

مسار عمل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون الجديد

مكافحة تمويل الإرهاب

في عام 2021، أطلق المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مسار عمل مكافحة تمويل الإرهاب (CTF)، لتوفير بناء القدرات للأخصائيين ممارسي العدالة الجنائية وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين في جميع أنحاء العالم للتصدي لتمويل الإرهاب (TF) بفعالية. وتهدف الأنشطة إلى تعزيز ثقافة التحقيق الاستباقية وبناء المهارات المهنية بين الأخصائيين ممارسي العدالة الجنائية في مجال مكافحة تمويل الإرهاب؛ وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي والمشترك بين الوكالات بين ممارسي العدالة الجنائية التابعين للجنة مكافحة الإرهاب؛ وتعزيز الحوار والشراكات بين القطاعين العام والخاص بشأن الكشف عن تمويل الإرهاب وتعطيله.

يعتمد عمل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بشأن مكافحة تمويل الإرهاب على توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) والوثائق التوجيهية الرئيسية، بما فيها التقارير المواضيعية والإقليمية، مثل إرشادات تقييم مخاطر تمويل الإرهاب، ومخاطر تمويل الإرهاب الناشئة ، ومخاطر الانتهاكات الإرهابية في المنظمات غير الربحية ، وتمويل الإرهاب بدوافع عرقية أو عنصرية، وتمويل الإرهاب في غرب ووسط أفريقيا والموارد الأخرى ذات الصلة، وكذلك وثائق الأمم المتحدة الرئيسية – الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب ، وقراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1373 (2001) و 2462 (2019) وغيرها.

كما يربط المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون أنشطته بالوثائق الإطارية للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، وهي مذكرة الممارسات الجيدة بشأن ضمان تنفيذ تدابير مكافحة تمويل الإرهاب مع حماية الحيز المدني ، وهي وثيقة توجيهية لأنشطة المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون في مجال مكافحة الإرهاب التي تشمل المنظمات غير الربحية، مما يساعد على تصميم برامج المساعدة التي تسمح للدول بتنفيذ لوائح الرقابة اللازمة لمنع تحويل الأموال لاستخدام الإرهابيين مع حماية قدرة المنظمات غير الربحية على جمع الأموال وتشغيلها.

سلسلة من ورش العمل للتخفيف من المخاطر المرتبطة بإساءة استخدام الأعمال والمهن غير المالية المحددة لأغراض تمويل الإرهاب في غرب أفريقيا

في أكتوبر 2021، عقد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون أول ورشة عمل إقليمية له حول مكافحة تمويل الإرهاب: الأعمال والمهن غير المالية المحددة وتمويل الإرهاب في غرب أفريقيا. جمعت ورشة العمل التي استمرت ثلاثة أيام، والتي عقدت بالشراكة مع الإنتربول وبتمويل من حكومة ألمانيا، أكثر من 40 محققًا ومدعيًا عامًا وقضاة ومحللين ماليين ومسؤولين من الكيانات المشرفة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة في 11 دولة في غرب إفريقيا لتحديد نقاط الضعف في قطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة وإساءة استخدامها المحتمل من قبل ممولي الإرهاب.

حدد ممثلو المنظمات الدولية التحديات وتهديدات تمويل الإرهاب الناشئة المتعلقة بالأعمال والمهن غير المالية المحددة وناقشوا أهمية وضع إطار قانوني وتنظيمي شامل للإشراف على عمليات الأعمال والمهن غير المالية المحددة امتثالًا لتوصيات مجموعة العمل المالي.

وبالإضافة إلى ذلك، قام الأخصائيون الممارسون في مجال العدالة الجنائية المتخصصون في مكافحة الإرهاب والتحقيقات المالية الجنائية بتبادل الممارسات الجيدة والتقنيات المتطورة. وشملت هذه التدابير تدابير للكشف عن تمويل الإرهاب والجرائم المنظمة ذات الصلة والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها قضائياً، حيث يتم توجيه الأصول والعائدات الإجرامية من خلال الوكالات العقارية، وكتّاب العدل، والمهن القانونية الأخرى، وتجارة المعادن النفيسة والأحجار الكريمة، فضلاً عن صناعة التعدين الاستخراجي. وشددت ورشة العمل أيضاً على الحاجة إلى بناء شراكات ناجحة بين القطاعين العام والخاص

والتعاون الدولي الرسمي وغير الرسمي من خلال عرض عدة دراسات حالات إفرادية من المنطقة ومن جميع أنحاء العالم.

أتاحت ورشة العمل المهمة هذه للممارسين فرصة لتحديد الثغرات في أنظمتهم القانونية والتنظيمية الوطنية المتعلقة بالأعمال والمهن غير المالية المحددة والتوصيات من أجل تطويرها. ونتيجة لورشة العمل، حدد المشاركون الاحتياجات التالية من أجل متابعتها:

- مواصلة تعزيز مهارات الأخصائيين ممارسي العدالة الجنائية من خلال توفير بناء القدرات التفاعلية للجنة مكافحة الإرهاب؛ و
- رفع مستوى الوعي بين قطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة بشأن تهديد تمويل الإرهاب والتزاماتهم بالامتثال لتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذلك إشراك قطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة في تدريب وحوارات مكافحة الإرهاب التي يقودها قطاع العدالة الجنائية والأمن.

واستجابة لهذه الاحتياجات، ينظم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ورشة عمل للمتابعة في 13-15 سبتمبر 2022، في أبيدجان، ساحل العاج، لتزويد نفس الجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية التي حضرت ورشة العمل الأولى بإتقان تدريجي للمعارف والمهارات والأدوات اللازمة لرصد قطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة. ومن خلال دعوة ممثلي القطاع الخاص، بما فيهم نقابات المحامين ومحامي أصحاب العمل، ستعزز ورشة العمل الثانية هذه الحوار بين القطاعين العام والخاص في هذا المجال. وسيدعم البرنامج المشاركين في الكشف عن الأنشطة غير القانونية التي تسهم في تمويل الجماعات الإرهابية وعملياتها في غرب أفريقيا وتعطيلها والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها، مع التركيز على دور القطاع الخاص في مكافحة تمويل الإرهاب وسبل تقديم ضمانات للأعمال والمهن غير المالية المحددة ضد إساءة استخدامها من قبل المنظمات الإرهابية.

الخطط في إطار هذه المبادرة

ورشة عمل حول تعزيز قدرة قطاع العدالة الجنائية على فهم ومنع استخدام الأصول المشفرة من قبل مجموعات التطرف العنيف القائم على الدوافع العنصرية أو العرقية لتمويل عملياتها

يخطط المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، بالتعاون مع مركز جنيف للسياسات الأمنية والمبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، لتنظيم ورشة عمل إقليمية لمسؤولي العدالة الجنائية والهيئات التنظيمية لمعالجة التهديدات المجتمعة للتطرف العنيف المتزايد بدوافع عنصرية أو عرقية وزيادة استخدام الأصول المشفرة في تمويل الإرهاب.

ستركز ورشة العمل على أهم التحديات المحددة في هذا المجال، بما في ذلك كيف تسيء مجموعات التطرف العنيف القائم على الدوافع العرقية أو العنصرية استخدام الثغرات في تنظيم الأصول المشفرة والإشراف عليها؛ وكيف تسهل أدوات الاتصال عبر الإنترنت الروابط عبر الوطنية بين المجموعات؛ وسهولة وسرعة وانخفاض تكلفة المعاملات المالية عبر الحدود التي تنطوي على الأصول المشفرة؛ والروابط القائمة مع الجرائم عبر الوطنية الأخرى، مثل الجريمة الإلكترونية والتجارة غير المشروعة.

سيتبادل المشاركون الخبرات بشأن الحالات الجارية والمنجزة بنجاح لرصد وتعقب وحظر استخدام مجموعات التطرف العنيف القائم على الدوافع العرقية أو العنصرية للأصول المشفرة؛ وعرض ومناقشة الممارسات الجيدة لتجميد وحجز الأصول المشفرة لجماعات التطرف العنيف القائم على الدوافع العرقية أو العنصرية؛ وتحليل طرق التغلب على الاختلافات عبر الحدود في الأنظمة القانونية لتنظيم الأصول المشفرة ولحظر وتصنيف مجموعات التطرف العنيف القائم على الدوافع العرقية أو العنصرية كمنظمات إرهابية في ولايات قضائية مختلفة؛ وإجراء تحقيقات فعالة في حالات تمويل الإرهاب التي تنطوي على أصول مشفرة. من المقرر أن ينفّذ هذا النشاط في الربع الرابع من عام 2022.

ورشة عمل حول حماية القطاع غير الربحي من سوء استخدامه لتمويل الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

حددت مجموعة العمل المالي إساءة استخدام المنظمات غير الربحية لتمويل الإرهاب كمجال ذي أولوية. يستجيب المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون من خلال تنظيم ورشة عمل تهدف إلى فهم كيفية استغلال المنظمات الإرهابية للمنظمات غير الربحية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتمويل أنشطتها وتحديد وتبادل الآليات وأفضل الممارسات للتخفيف من المخاطر الحالية. وستناقش ورشة العمل، الموجهة إلى الممارسين والمشرعين في مجال العدالة الجنائية، فضلاً عن ممثلي قطاع المنظمات غير الربحية، الاتجاهات الجارية والتهديدات المتزايدة، وستحلل التوصيات التقنية المتعلقة بالإشراف القائم على المخاطر على المنظمات غير الربحية المعرضة لتمويل الإرهاب. كما تستكشف طرقًا لمساعدة المنظمات غير الربحية على تقديم وتحسين الضمانات الداخلية وآليات الإبلاغ وزيادة الوعي بشأن دعم حقوق الإنسان والحفاظ على أهدافها الإنسانية مع حماية قدراتها على جمع الأموال والإنفاق. من المقرر تنفيذ النشاط في الربع الأول من عام 2023.

المراقبة والتقييم

الاستثمار في الرصد والتقييم

في عام 2021، واصل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون إضافة أعداد كبيرة من الأخصائيين ممارسي العدالة الجنائية إلى خريجيها من مجموعة واسعة من القطاعات والبلدان والمجالات. إن استثمارات المعهد المستمرة في الرصد والتقييم تزود المعهد بمجموعة الأدوات اللازمة لإثراء التقييمات؛ واستخلاص الاستنتاجات والدروس المستفادة لصقل تصميم البرامج؛ وتنفيذ البرامج المؤثرة؛ وتحديد التدابير التصحيحية لزيادة استدامة جهوده في مجال بناء القدرات وتلبية احتياجات المشاركين. لقد أدى تحديد أولويات الرصد والتقييم إلى تزويد المعهد بمنتجات يمكن من خلالها رفع تقرير إلى المانحين وتوضيح صورة أكثر تطوراً وشمولية عن التقدم المحرز والنتائج التي تحققت في إطار مجموعة من المنح الممنوحة.

إعداد استراتيجية

لتعزيز النمو ومواصلة التحسينات، عين المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مديرًا متفرغًا للرصد والتقييم لقيادة عمل المعهد وتحديدًا لإنشاء أول استراتيجية للرصد والتقييم لإضفاء الطابع المؤسسي على الرصد والتقييم وتنسيقهما وتعزيزهما. في المقام الأول، تحدد استراتيجية الرصد والتقييم هيكلية جميع الأطر التشغيلية الخاصة بالوحدة لمعالجة الفروق الدقيقة في منصات التعلم والخريجين المختلفة، وأهداف المنح، ومجموعات الممارسين وحتى الإدارة والعمليات. كما تحدد استراتيجية الرصد والتقييم منهجية مناسبة، وتوضح المهام والمسؤوليات، وتحدد أولويات جمع البيانات وإدارتها، وتحدد الأدوات والمنتجات اللاحقة لالتقاط البيانات وتحليلها وتصورها.

تقييم الأثر: 2015-2021

في ديسمبر 2021، اختتم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون تقريرًا نهائيًا شاملاً تضمن تقييمًا للأثر على أموال المانحين الأمريكيين من 2015-2021. وكان تقييم الأثر قائماً على أهداف المنح، وشمل مؤشرات أداء المدخلات والنواتج لقياس التقدم المحرز على مدى ست سنوات. وكان أبرز تقدم في بناء قدرات أصحاب المصلحة في قطاع العدالة الجنائية هو تجاوز هدف 300 مشاركة من الإناث عن طريق تدريب أكثر من ربع (27 ٪) جميع المشاركات البالغ مجموعهن 1687 مشاركة. بالإضافة إلى ذلك، تجاوز المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون أيضًا هدفه لاستضافة ورش العمل بنسبة 153 ٪. فيما يتعلق بالتوسع التشغيلي والمؤسسي للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، في مجال الموارد البشرية، كانت هناك زيادة بنسبة 1300 ٪ في الموظفين. كان انتشار المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون وظهوره من خلال منصاته الرقمية المختلفة ملحوظًا مع زيادة بنسبة 8741 ٪ من متابعي تويتر (الحسابات الفرنسية والإنجليزية معاً). وعلاوة على ذلك، زادت الرسالة الإخبارية، منذ إنشائها، عدد المشتركين النشطين بأكثر من 500%.

التدريب على الرصد والتقييم

كجزء من جهد أكبر لتعميق ثقافة الرصد والتقييم في جميع أنحاء المعهد، صمم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون سلسلة من الدورات التدريبية الداخلية التي تركز على كل من الرصد والتقييم وكذلك الأنشطة المترابطة، مثل الدبلوماسية العامة والإدارة والتوعية وحشد الموارد لفهم تأثير أنشطتنا بشكل أفضل وبالتالي ضمان استجابتنا لاحتياجات جمهورنا. أجري التدريب الأصلي لإنشاء خط أساس للمعرفة لدى جميع موظفي المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون. خلال الحدث التدريبي، أظهر موظفو المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون فهمًا قويًا للمبادئ المتعلقة بنهج الرصد والتقييم القائم على النتائج المعتمد في استراتيجية المعهد للرصد والتقييم.

التواصل والتوعية

أهمية البيانات

بالإضافة إلى ذلك، تتوقف الحاجة إلى اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة على إجراءات جمع البيانات وإدارتها وتحليلها فيما يتعلق بالبيانات النوعية والكمية على حد سواء. وتكملةً للتحليل الكمي والنوعي، يتخذ المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون نهجًا مدروسًا لجمع بيانات نوعية محددة يمكننا من خلالها تطبيق الأطر التحليلية وتطوير تقييم شامل ودقيق للأثر المستدام. تتضمن هذه البيانات النوعية متابعة المناقشات على المنصات الرقمية، والمناقشات أثناء الأنشطة عن بُعد، والردود على الأسئلة المفتوحة في نماذج التعليقات، والملاحظة المباشرة والمعلومات الناتجة عن المقابلات السردية أو شبه المنظمة، أو مجموعات التركيز من المشاركين.

الفجوة بين الجنسين

يعد إدماج منظور النوع الاجتماعي عنصراً هاماً في إطار الرصد والتقييم، لكنه عباءة يجري تناولها في جميع أنحاء المعهد لزيادة إدماج منظور النوع الاجتماعي في مجال وفئة يهيمن عليهما الذكور. يعد سد الثغرة بين الجنسين مجالًا للتركيز ويعمل فريق المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بنشاط مع البلدان الشريكة والخبراء والمانحين والممارسين من المستويات المتوسطة إلى العليا لضمان حضور أكبر للمرأة ومشاركتها في ورش عمل المعهد ومحتواه البرامجي.

يكثف المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون جهوده في مجال الرصد والتقييم من خلال الموظفين والتطوير الاستراتيجي وجمع البيانات وإدارتها، بالإضافة إلى إنشاء مجالات للتعاون الداخلي بين الوحدات والمجموعات. استنادًا إلى المراجعة الاستراتيجية، أعطى المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون الأولوية للتوصيات لتحديد نطاق التغيير الممكن، والانتقال إلى قياس النتائج وتقديم منتجات عالية الجودة للجهات المانحة. ستكون هذه التوصيات هي الأساس الذي يتم من خلاله تخطيط وإدارة أنشطة بناء القدرات القوية من البداية إلى ما بعد الإنجاز مع الحفاظ على سمعة ومصداقية عالمية قوية بين المانحين المؤسسين والمنظمات ذات التفكير المماثل في النظام الموحد لمكافحة الإرهاب.

عزز المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون جهوده في مجال الاتصال والتوعية في عام 2021 من خلال إطلاق موقع جديد للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ونظام لإدارة العلاقات مع العملاء، واستكمال اثنين من المعالم الرئيسية في إطار استراتيجية المعهد للاتصالات والتوعية، والتي تحدد خطة خمسية طموحة لبناء البنية التحتية للاتصالات اللازمة لدعم نمو المعهد ونجاحه – والأهم من ذلك - تأثير بناء قدراتنا وتدريبنا.

الموقع الإلكتروني الجديد للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون وبوابة الخريجين

صمم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون وكشف النقاب عن موقع جديد متعدد اللغات (باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية) لتقديم خدمة أفضل لخريجي المعهد الذين يزيد عددهم عن 7000 خريج والجهات المانحة والأوساط الأوسع لمكافحة الإرهاب وسيادة القانون. يسمح التصميم سهل الاستخدام والمرن أولاً بتجربة مستخدم جديدة ومريحة، مع تسليط الضوء على كيفية قيام المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بوضع الممارسات الجيدة المعترف بها دوليًا موضع التنفيذ، وتركيزه الجغرافي، مع عرض قصص تأثير من خريجي المعهد وتجربة بصرية محسنة وموارد مهنية لتوجيه الممارسين في عملهم اليومي.

كما صمم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون أيضًا بوابة مخصصة لشبكة الخريجين عبر الإنترنت تم دمجها في الموقع الإلكتروني الجديد لتوفير البنية التحتية لدعم شبكة الخريجين العالمية المعززة للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون. تتضمن البوابة تسجيل دخول آمن مع وصول حصري إلى مكتبة افتراضية موسعة، وفعاليات حصرية للخريجين عبر الإنترنت، وخاصية الأسئلة والأجوبة المدارة لتعزيز المزيد من تبادل الخبرات والممارسات الجيدة، ومركز معارف للخريجين، وفرص مهنية بالإضافة إلى القدرة على التواصل مع أكثر من 7000 أخصائي ممارس وشبكة شركاء المعهد عبر العالم.

نظام إدارة العلاقة مع العملاء

أطلق نظام إدارة علاقات العملاء (CRM) لتركيز وتبسيط اتصال المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مع الجهات المانحة وجهات الاتصال القطرية والمنظمات الشريكة والخريجين. ويخدم الغرض من حيث الوصول إلى شركاء ومشاركين جدد محتملين. تدعم منصة إدارة علاقات العملاء إدخال بروتوكولات وإجراءات جديدة ومبسطة ومصممة خصيصًا للاحتياجات والمتطلبات الحالية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ويمكن تعديلها بسهولة لدعم الوظائف وقابلية التشغيل البيني في المستقبل.

المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون (IIJ) ومالطا

مالطا

توفر مالطا بيئة تعليمية محايدة حيث يمكن مناقشة الموضوعات الحساسة بطريقة بناءة. وموقعها المركزي في البحر الأبيض المتوسط يجعلها في متناول المشاركين من جميع أنحاء أفريقيا والشرق الأوسط ومناطق أخرى. يُعرب المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون عن امتنانه لحكومة مالطا لدعمها المستمر والتزامها برسالة المعهد ورؤيته.

المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون- حرم فاليتا الجامعي

حرم فاليتا الجامعي في جامعة مالطا - المعروف باسم مبنى الجامعة القديمة - هو قصر هام ثقافياً وتاريخياً من القرن السادس عشر يقع في فاليتا، العاصمة التاريخية لمالطا. بدأ تشييد مبنى الجامعة القديمة عام 1595، تحت قيادة جراند ماستر مارتينو جارزيس. أعيد تصميم الجزء الخارجي من المبنى على طراز الباروك في عام 1647.

يعقد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون غالبية برامجه في مالطا في مبنى الجامعة القديمة الذي يستوعب ما يصل إلى 60 مشاركًا في قاعات المؤتمرات، بالإضافة إلى مجموعة من الأماكن الأخرى لجلسات المجموعات المخصصة والمناسبات الأصغر.

عام 2018، قرر مجلس إدارة المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون أن يجعل مقره الدائم في مبنى الجامعة القديم. وعام 2019، وقع المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مذكرة تفاهم مع جامعة مالطا لتأمين عقد إيجار لمدة 15 عامًا للمعهد في حرم فاليتا الجامعي، وذلك للحفاظ على استمرارية الشراكة المميزة بين المعهد والجامعة. عام 2020، وسّع المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مقره عبر إضافة مساحات مكتبية لوحدته الأكاديمية الجديدة.

خلال عامي 2019 و 2020، أجرى المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون أعمال بناء لتعزيز وتحديث المرافق لتناسب الاحتياجات التشغيلية والتدريبية للمعهد. وشمل ذلك أعمال تجديد وتحسين للقدرات التشغيلية للمكتب وإضافة ميزات الأمان الحديثة إلى جانب التحديثات العصرية والموفرة للطاقة. الأهم من ذلك، تضمن هذا العمل أيضًا شراكة مع جامعة مالطا لتحديث وتجديد القاعة الكبرى Aula Magna، قاعة التدريب الرئيسية في المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، وقاعات المؤتمرات الأخرى المستخدمة لتقديم برامج المعهد.

كلمة فخامة الرئيس جورج فيلا

في يوليو 2021، كان فخامة الرئيس جورج فيلا، رئيس مالطا، من بين قائمة المتحدثين المتميزين لإطلاق دليل الممارسين في مجال العدالة الجنائية التابع للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون لمعالجة التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية. أثنى الرئيس فيلا في كلمته على المثابرة على عمل المعهد رغم النكسات الناجمة عن جائحة كوفيد19- العالمية.

فريق المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون

الإدارة العليا

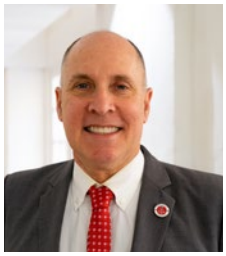

توماس ووخته
الأمين التنفيذي

راينهارد أوريغ
مدير الإدارة والتواصل

ماري كومبير
مديرة الوحدة الأكاديمية

غيل مالون
مديرة البرامج

كبار المستشارين

فيليب تاكر
مستشار أول للتحقيقات

بوغرا أفجي
مستشار قانوني أول

الوحدة الأكاديمية

أدريا دي لاندري
زميل مقيم

سامنا شيبو
زميل مقيم

دالين فان لوفين
مدير البرنامج

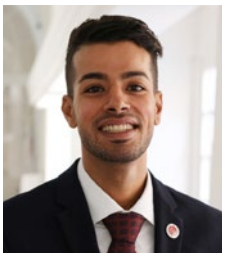

محمد صقران
مساعد لشؤون البرامج

وحدة الشؤون الإدارية والتواصل

أدريانا فينيش
مسؤول شؤون مالية

جاكلين بيتري
مساعدة شؤون مالية

ناتالي بالينتس
مديرة الرصد والتقييم

آنا ميلوفانوفيتش
مديرة تعبئة المنح والموارد

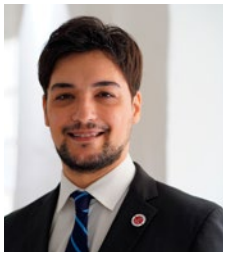

بيترو برينسي
مسؤول موارد بشرية

وحدة الشؤون الإدارية والتوعية ...متابعة

روث كاميليري
مسؤول المشتريات
وتنسيق الفعاليات

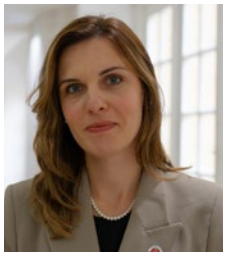

روكسولانا بوريانينكو
موظف إداري

علي خير
مدير التواصل والاتصالات

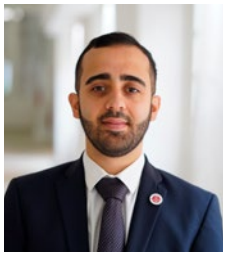

غابرييل كاميليري
مساعد لشؤون الاتصالات

أبيبو بيللو
مساعد لشؤون البرامج

باول تفرسكو
مساعد لشؤون البرامج

فرانس ليمير
مساعد لشؤون البرامج

سليمة جعيط
مساعد لشؤون البرامج

الوحدة البرامجية

إيمرسون كاشون
مدير البرنامج

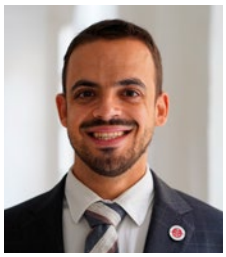

أدريان كارباخو
مدير البرنامج

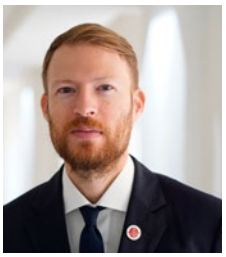

وينثروب ويلز
مدير البرنامج

جويا الياس
مدير البرنامج

ألا ديوبانوفا
مدير البرنامج

مجلس الإدارة من المسؤولين الإداريين

الجزائر
السيد عبد الغني مرابط

الاتحاد الأوروبي
السيدة نادية كوستانتيني

فرنسا
السيد أدريان فرييير

إيطاليا
السيد أرنالدو مينوتي

الأردن
العقيد أمين جميل محمد الوركات

الكويت
السفير حمد المشعان

مالطا
السيد كريستوفر كوتاجار

المغرب
السيد اسماعيل الشكوري

هولندا
السيد هيوبرت يان مينارينديس

نيجيريا
الوزير أبوبكر ملامي

تونس
الوزيرة حنين بن جراد

تركيا
السفير نيفزات اويانيك

المملكة المتحدة
السيدة كلير لورانس

الولايات المتحدة الأمريكية
كريستوفر أ. لاندبيرغ

المجلس الاستشاري

تأسس المجلس الاستشاري للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون عام 2019 بتفويض لتقديم مشورة استراتيجية غير ملزمة إلى الأمانة التنفيذية بشأن مجموعة من المجالات الرئيسية تشمل وضع البرامج وإعداد المناهج التدريبية ومجالات التركيز المواضيعية والجغرافية والشراكات.

من الشراكة مع المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بشأن مشاريع محددة، إلى دعم تطوير مناهج بناء القدرات، إلى تحديد الفرص للاستفادة من البحث والشبكات الأخرى لتعزيز المشاركة الإقليمية والدولية، يؤدي المجلس الاستشاري المثير للإعجاب في المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون دورًا لا يقدر بثمن في دعم مهمة المعهد.

السيد كريستيان أشليك
المدير التنفيذي، ركن الشباب المحلي

السيدة إليزابيث أندرسون
المدير التنفيذي لمشروع العدالة العالمية

سيادة القاضي الدكتور مانفريد داستر
رئيس، المحكمة الإدارية العليا في ولاية بافاريا

د. لورن داوسون
مدير مشروع، الشبكة الكندية للبحوث
المتعلقة بالإرهاب والأمن والمجتمع

السيد مامادو دياكات
رئيس شبكة التدريب القضائي للبلدان
الأفريقية الناطقة بالفرنسية

د. مارك إليس
المدير التنفيذي، رابطة المحامين الدولية

السيد توبياس فريمان
موظف قانوني أول، معهد سيراكوزا الدولي
للعدالة الجنائية وحقوق الإنسان

بروفيسور روهان جوناراتنا
أستاذ الدراسات الأمنية، كلية س. راجاراتنام
للدراسات الدولية، جامعة نانيانغ للتكنولوجيا

السيدة إدايات حسن
مديرة، مركز الديمقراطية والتنمية

سيادة القاضي سي. أديل كنت
كبير الموظفين القضائيين، المعهد القضائي الوطني، كندا

د. اسحق كفير
زميل باحث، معهد الاقتصاد والسلام
السيد كريستوفر ليمان
المدير التنفيذي، معهد سيبلي CEELI

سعادة السفير ايهاب مصطفى
نائب مساعد وزير الخارجية، مدير وحدة مكافحة
الإرهاب الدولية، وزارة الخارجية، مصر

السيد مارك بوريت
منسق الشؤون القانونية والعدالة الجنائية، مجلس الأمن التابع
للأمم المتحدة، المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب

سعادة القاضية كيمبرلي بروست
المحكمة الجنائية الدولية

السيد مولاي عبد العزيز راجي
النائب الأول، المدعي العام للملك، محكمة
الاستئناف بالرباط ، المغرب

السيد آدم رافنكيلد
كبير المستشارين / منسق مكافحة
الإرهاب، وزارة الخارجية الدنماركية

السيد إريك روزاند
المدير التنفيذي لشبكة المدن القوية

حضرة القاضية باربرا ج. روثستين
كبيرة قضاة محكمة المقاطعة الأمريكية، واشنطن العاصمة

د. بكاري سامبي
المدير الإقليمي، معهد تمبكتو، المركز الأفريقي لدراسات السلام

د. كول شيتيما
المنسق القطري، مؤسسة جون د وكاثرين ت. ماكارثر

السيد ماري إبيفان سوهوينو
مدير، المدرسة الوطنية للإدارة والقضاء

د. إرول ساوثرس
مدير دراسات التطرف العنيف المحلي، مدير البرامج
الدولية، مركز USC للمخاطر والتحليل الاقتصادي لأحداث
الإرهاب USC CREATE، جامعة جنوب كاليفورنيا

السيدة إديث فان دين بروك
كبيرة المدعين العامين ومستشار قانوني،
الرابطة الدولية للمدعين العامين

د. بيتر فيديل كيسينج
كبير المستشارين، إدارة القانون الدولي وحقوق
الإنسان، وزارة الخارجية الدنماركية

المنح والإعارات منذ عام 2014

استراليا

كندا

الدنمارك

الاتحاد الأوروبي

فرنسا

ألمانيا

إيطاليا

الكويت

مالطا

هولندا

إسبانيا

سويسرا

تركيا

المملكة المتحدة

الولايات المتحدة الأمريكية

شركاء فاليتا

المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب
معهد سيبلي CEELI
شبكة التدريب القضائي الأوروبية
المركز العالمي للأمن التعاوني
الصندوق العالمي لإشراك المجتمعات المحلية وتعزيز قدرتها على الصمود (GCERF)
مركز هداية
معهد الدراسات العليا في وزارة الداخلية-
جامعة مالطا
معهد الدراسات الأمنية (ISS)
المركز الدولي لمكافحة الإرهاب (ICCT)
منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)
معهد سيراكوزا الدولي للعدالة الجنائية وحقوق الإنسان
الأمم المتحدة
معهد الولايات المتحدة للسلام

المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون
جامعة مالطا - حرم فاليتا الجامعي
بناء الجامعة القديم-شارع سان بول فاليتا – مالطا VLT 1216

www.theiij.org/ar @iijmalta_intl info@theiij.org